مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد الثامن والأربعون
أكتوبر ٢٠١٧

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد الثامن والأربعون

الشهر : أكتوبر ٢٠١٧

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

قانون محاكمة رجال الدين ودوره في اغتيال

توماس بيكيت رئيس أساقفة كانتربري (١١٦٣-١١٧٠م)

د / أسامة حسيب

لم يتمتع القانون الكنسي الإنجليزي بدراسات وافية كما هو الحال في القانون الروماني والقوانين القديمة ، لهذا سنعرض لعنصر قانونياً واحداً وهو محاكمة رجال الدين أمام المحاكم المدنية لمعاقبتهم على جرائمهم في عهد الملك هنري الثاني Henry || (١١٥٤-١١٨٩م)[١] . وما حدث عليه من خلاف بين الملكية والكنيسة أدى في النهاية لاغتيال توماس بيكيت (١١٦٣-١١٧٠م) Thomas Becket رئيس أساقفة كانتربري[٢] .

وما يلزم ذكره أن الملك هنري الأول Henry | (١١٠٠-١١٣٥م) يعد أول من شرع القانون المدني Jus civil ، وذلك بعدما لاحظ أن تطبيق القانون الكنسي

---

(١) يعد الملك هنري الثاني من أعظم الملوك ليس في إنجلترا فحسب بل في أوربا العصور الوسطى، توج في وستمنستر Westminster عام ١١٥٤م ، وهو ابن ماتليدا Matilda ابنة هنري الأول وأبوه جيفري كونت أنجو Geoffrey of Anjou كان حاكماً ذو عقلية قانونية ، تميز عهده بأهمية خاصة في عدة نواح، من أهمها ترسخ نموذج الملكية المستبدة Monarch strong Tyrannoy علي حساب الكنيسة ، ولذلك دخل في نزاع مرير مع الكنيسة، التي كان علي رأسها توماس بيكيت بسبب، قانون محاكمة رجال الدين . انظر:

- William of Newburgh , Historia Rerum Anglicarum , in Chronicles of the reigns of Henry || , and Richard | , (ed.) R . Howlett , vol.1, (R.S) , 1884 – 1885 , p.1 . Cf also, Materials for the History Thomas **B**ecket, (ed.) Robertson in (R.S.) vol.1 , London , 1965 , pp.51-52 ; Brail & Blakeley, Documents in English History , New York , 1975 , PP.45-46 .

(٢) ولد توماس بيكيت في لندن، عام ١١١٨م من أبوين نورمانديين ، وعائلته من الطبقة الوسطى في لندن، امتهن الأعمال التجارية في البداية ، ثم أرسله والده للدراسة في باريس ، ثم درس الشرائع المدنية والكنسية في بولونيا ، وأظهر مهارة في الشئون الإدارية والدبلوماسية ، شغل منصب الوزارة ولم يتجاوز السابعة والثلاثين من عمره ، ثم رئيسا للأساقفة ودخل في صدام مع الملك بخصوص تقديم رجال الدين إلي المحاكم الملكية . انظر :

ول ديورانت : قصة الحضارة ، عصر الأيمان ، (م ١٥-١٦) ترجمة محمد بدران ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١م ص ١٨٩ .

- Michael Staunton, Thomas Becket ad his Biographers, press, 2006, Studies I " the History of Medieval Redigion " , vol. xxv ||| , pp.3-4; Willson D.H., A History of England , press , 1972 , p.80; Sharon Turner, The History of England, Vol 111, New York,1839,p. 221.

علي المتهمين من رجال الدين أخف وطأة من القانون المدني، مما جعل السكان يرغبون في تحبيذ الفصل في قضاياهم المدنية أمام المحاكم الكنسية ، وذلك لإمكانية استئنافها أمام المحاكم البابوية في روما، ومن ثم أمسى للبابا الحق في التدخل في شئون القضاء الإنجليزي بواسطة الاستئناف(١) .

والواضح أن الملك هنري الأول كان من أنصار حركه الإصلاح الكنسي، والتي كان مضمونها منع كل تدخل في شئون الكنيسة من قبل الدولة ، ورفع الوصاية الزمنية عن الكنيسة واستقلالها بقضائها الخاص، ولذلك اختصت المحاكم الكنسية في عهده بدعاوي الكفر، والزندقة، والكذب في الإيمان ، ودعاوي تأديب رجال الدين، وكذلك دعاوي الأحوال الشخصية وخاصة الزواج والطلاق والمواريث والوصاية، والتي تنظرها محكمة الأسقف، والتي تعلو محكمة كبير الأساقفة، وعلي رأس المحاكم الكنسية يوجد البابا في روما باعتباره الرئيس الأعلى للكنيسة، الذي كان له الحق في النظر في كافة أمورها ومراجعة أحكامها(٢).

والواضح أن الكنيسة في القرن الحادي عشر كانت أقل خضوعاً للمحاكمات الدينية في إنجلترا ، ولكن في القرن الثاني عشر ظهر تقدم ملحوظ في النشاط الديني، فبنيت الكنائس والأديرة وزاد رجال الدين والرهبان زيادة كبيرة ، ومع الزيادة كان لابد من وضح نظام كنسي للتقاضي فيما بينهم والتقاضي مع المدنيين(٣).

---

(1) Doris M., Stenton ," England Henry" || " in the Cambridge " , press, 1986, p.561; Gree G R., History of England , Book 11, New York ,1912, p. 141; James Patrick, The Evolution of The Becket Canterbury in The Twentieth Century, Michigan,1968 , p.5.

(2) Holdsworth , History of England law , London , 1903 , vol.1 , p.2.

(3) Warner G.T., the New Groundwork of British History, London , 1967, p.116.

ونواة نظام محاكمة رجال الدين يرجع جذوره لهنري الأول، والذي حرم علي الأساقفة أن يعرضوا الدعاوي ذات الطابع الديني على المجالس المئوية[١] التي تصدر من غير رجال الدين، ولكن بفعله هذا وضع بذور النزاع ، الذي ترك أثره في كل قوانين العصور الوسطى الكنسية[٢].

ولم يصادف الملك هنري الثاني توفيقاً في حل المشاكل المترتبة علي ازدياد نفوذ رجال الدين ، ذلك أن الكنيسة في إنجلترا استغلت فرص الحرب الأهلية التي أعقبت وفاة هنري الأول والتي أدت إلي الدمار والخراب بسبب النزاع علي العرش الإنجليزي، وضاعفت نفوذ ممتلكاتها وساعدها على ذلك ازدهار القانون الكنسي في القرن الثاني عشر، مما زاد من سلطان المحاكم الدينية، حتى أصر رجال الدين الإنجليز على ألا يحاكموا إلا أمام المحاكم الكنسية وحدها[٣] .

وعلي أية حال، ارتكزت سياسة الملك هنري الثاني علي استعادة السلطة المطلقة بخصوص القضاء المدني كما حددها أسلافه، وقيامه بحسم جمع القضايا المتعلقة بالقوانين الكنسية دون الرجوع إلى البابوية، وعرقلة الالتماسات البابوية ومنع وصولها لإنجلترا. وإعادة حقوق التاج في السيطرة على التعيينات في الأسقفيات

(١) المجالس المئوية Concilium Hundred: لها اختصاصات مهمة فى الدولة انحصرت فى الأمر بالقبض على مرتكب الجرائم، وفى نظر الدعاوى المدنية، والجنائية، ومحاسبة الملتزمين. انظر:

- Maitland F.W., the Constitutional History of England , London, 1919, p. 47 ; Thompson R.A , Thomas Becket Martyr Patriot , London . 1853 .p.75.

(٢) David Douglas , The English Historical Documents , Vol.|| , London, 1961 , PP.486 , 487 ; Thomas Langmead , English Constitutional History from Teutonic Conquest to present time , London , 1911 , PP.61-62.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور: تاريخ أوربا في العصور الوسطى ، ج١ ، التاريخ السياسي ، ط٩، ١٩٨٣م ، ص ٤٧١ .

Stephenson C., Mediaeval History, New York, 1943, p.422.

الشاغرة ، والمهم تأكيد حقه في محاكمة رجال الدين المذنبين وفرض ضريبة على الكنيسة[١]. والواضح أنه حكم البلاد وفق نظرية الحق الآلهى للملوك Divine right of king theory ، وأوضح أركان تلك النظرية في سياسته العملية التي انتهجها في إدارة الدولة ضد الكنيسة[٢].

وتميز نظام الحكم في إنجلترا في عهد هنري الثاني بأنه نظام مطلق، إذ كان الملك هو مصدر السلطات في البلاد ، ومنه تتبع العدالة ومنه تصدر القوانين المدنية والكنسية، وإليه ينتهي كل شئ في البلاد[٣]. وإن دل ذلك علي شئ فإنما يدل علي أن الملك هنري الثاني، كان يري أنه مبعوث العناية الإليهه، وظل لله في الأرض، ولذلك فهو المشرع، والقاضي، والجلاد والسجان في آن واحد، لاسيما فيما يخص الكنيسة.

وبدأت الدولة في عهده تبسط سيادة قضائها تدريجياً علي كافة أرجاء المملكة، وهذا يعني سيادة القضاء الملكي وانحسار القضاء الديني والقضاء المحلي[٤]، وسيادة القواعد القانونية التي يطبقها القضاء الملكي، والتي تسمى بقواعد الشريعة العامة The Comon Law، وانحسار القواعد الدينية والأعراف المحلية

([1]) Knowles , Thomas Becket , Stanford , 1970 , p.63 . Cf also, Adams G.B., the History of England , from the Norman Conquest to the Death of John 1066-1216 , New York , 1905 , P.280 .

([٢]) نظرية الحق لألهى أو التفويض لألهى وهي تنص علي أن الملكية منحدرة من الله . لأنه عين الملوك ليحكموا، وليس مسئولاً أمام الشعب، بل أمام الله الذي يحاسبه فقط، وتستمد الأجهزة الإدارية، بما فيها الكنيسة، سلطتها من الملك فقط، والتمرد والعصيان كفر صريح، فالملك فوق القانون. انظر: محمد محمد صالح : تاريخ أوربا منذ عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠-١٧٧٩، بغداد، دار الحرية ، ١٩٨٨ ، ص ٣٢٥-٣٢٦.

([3]) Maitland F.W., Op. Cit., P.61; Golden Scholastic, The Conflict Between Henry 11 and Thomas Becket, London, 1966, pp.17-18 .

(٤) القضاء المحلى : توزع المحاكم من خلاله تبعا للتقسيم الإداري ، ولم يكن للبلدة أو للقرية الصغيرة محكمة خاصة بها ، نظراً لصغر هذه الوحدات ، ولكن توجد محكمة المائه Hundred Court ، وتعقد هذه المحكمة مرة أو مرتين كل شهر ، كما توجد محكمة المقاطعة Shire Court وهذه تعقد مره أو مرتين في العام. انظر:

الدينية، ولم يكن مسار التطور هذا يتم فجأة بل حدث تدريجياً[١].

وتصدى رجال الدين للملك هنري واستبداده القانوني، وظلوا يقومون بالإفتاء في القضايا، وظل القانون يقوم على مجموعة الأعراف المحلية والتقاليد الدينية التي ينفرد بها رجال الدين، وبذلك أصبح القانون أسيراً للأعراف المتبعة ، حتى وإن كان لا يتناول بالتنظيم كافة تفصيلات النظم والمعاملات القانونية ، ولذلك اقتصر تفسير القانون في البداية على رجال الدين، ثم ظهرت طائفة من المدنيين شاركوا رجال الدين في تفسيره[٢].

لم تكن الكنيسة بالخصم الهين في مواجهة الملك هنري الثاني، لذلك كانا دائبي النزاع على السلطة والحقوق الخاصة بكل منهما، ومهما يكن من شئ فقد أصبحت الكنيسة غاية في القسوة مع الملك، لأن الأساقفة كانوا على اتصال وثيق بما يجري في بلاط الملك ومجالسه من الأحداث، وعلى معرفة شخصية بالشخصيات المهمة في الدولة، الأمر الذي جعل رجال الدين يعلمون بأدق القوانين الدينية قبل صدورها، فأتيحت الفرصة لمناقشة الملك فيها قبل إقرارها[٣].

وساعد تردي الأوضاع البابوية في روما الملك هنري الثاني على فرض قانون محاكمة رجال الدين أمام المحاكم الملكية. حيث نشب نزاع أوربي حيال الانتخابات البابوية ورغبت كل دولة في الاستئثار بمنصب البابوية عام ١١٥٩م، عقب وفاة البابا هادريان الرابعV| Harden (١١٥٤-١١٥٩م) ، و النزاع بين البابا الكسندر الثالث الشرعي ||| Alexander (١١٥٩-١١٨١م) ، والبابا المضاد فيكتور الرابع

- Radcliff G. R. , the England legal system , London , 1946 , p.3.

([1]) Holdsworth , Op. Cit., vol.1 , p.5.

([2]) Glanville R., The London customs of kingdom in England, (ed.) John B.E., London , 1812 , P. xxxviii ; Crook A., Law and Life Rome , London, 1971 , P.21.

([٣]) جيمس دوورتي: المجنا كارتا (العهد الأعظم) ترجمة مصطفي حبيب، الأنجلو المصرية، ١٩٦٥، ص ٣٢.

Victor |V (١١٥٩-١١٦٤م)، وعند ذلك أيد هنري الثاني البابا الشرعي[١] . ورغم ذلك أصدر الملك تحريماً يتضمن منع ثيوبالد Theobald رئيس أساقفة كانتربري ورجال الدين الإنجليز من الاعتراف بأي من البابويين المتنازعين، وكذلك عدم مغادرة المملكة لاستئناف الالتماسات البابوية في روما[٢]. والباحث بذلك يري أن الملك بعمله هذا فتح باب النزاع بين الدولة والكنيسة .

والحقيقة أن النزاع بين بين الدولة والكنيسة علي الرغم من أنه يمتد إلى جذور عميقة ، إلا أنه تجسد في الأعمال المهمة للملك هنري الثاني في علاقته مع الكنيسة، المؤسسة الأهم في تلك المرحلة، التي نازعته سلطانه . ولقد انفردت دون غيرها من الهيئات العامة بالوقوف في وجه الملك هنري الثاني، لاسيما عندما عمد إلى الحد مما تمتعت به من حصانة قانونية Benefit of clergy ، ليجعلها خاضعة لسلطة المحاكم الملكية[٣] . ولكن تري لماذا كان يسعي الملك لجعل الكنيسة حاضعه لسلطة المحاكم الملكية ؟. في نظر الباحث أنه كان يتشبه بالإمبراطور جستنيان (٥٢٧-٥٦٥م) Justinian، في إيمانه بدولة واحدة وكنيسة واحدة وقانون واحد .

كما لاحظ الملك أن تطبيق القانون الكنسي على المتهمين من رجال الدين أخف وطأة من القانون المدني، وأن هناك الآلاف من رجال الدين وأتباعهم في

---

(1) Cheney " the recognition of pope Alexander ||| , some (Neglected Evidence) (E.H.R. vol. xxx|v , 1969) p.483 . Cf also, Kenneth o. Morgan , the Oxford , illustrateal History of Britain , Oxford , press, 1984 , p.125, Jean Moore, The Destruction The imagery of Thomas Becket, Denton Texas, 1998, p.2 ; John Poyer, Thomas Becket ,London ,1865 ,p.39; Alfred Tennyson ,Becket ,London,2012,pp.19-20.

(2) Willson , Op. Cit., p.84 ; Schultz H., History of England , New York , 1968 , p.31; Joseph B., Saint Thomas Becket ,Museum of Art,Vol.13,No.10, (Oct.1918), p.221.

(3) Warner G.T., Op. C it., pp.114-115; James A.F., The Life of Thomas Becket, New York,1878, pp.29-30 ; Patric Scott ,Thomas A Becket ,London,1853 , p.31.

إنجلترا، ارتكب الواحد منهم العديد من الجرائم ولم ينل أحكاماً رادعة من المحاكم[١]. وفي ذلك عدم مساوه بين أبناء الشعب الواحد .

ورأى الملك هنري الثاني أيضاً، أن رجال الدين تحاكمهم الكنيسة بشكل صوري ، وتتواطأ معهم حتى لا تعاقبهم علي جرائمهم ، لذلك كان لابد من فرض القوانين الملكية على الكنيسة[٢]. لذا طلب هنري الثاني من الكنيسة أن يسلموا الرجال المذنبين إلي محكمة الملك ليعاقبوا بعيداً عن محاكم الكنيسة ، وهذا يعني أنهم يتلقون نفس العقوبات التي بحق الجميع وزيادة علي هذا فقدانهم لكنائسهم ، وعارض بيكيت أن رجال الدين لهم مكانة خاصة عند الله ، وهو وحده يستطيع أن يحاكمهم ، وإذا كسر هذا القانون من قبل السلطة والملك يجب أن يعاقب نفسه بقانونه[٣].

وكانت الغاية القصوى من سياسة هنري الأكليريكية أن يقوى السيطرة المدنية علي الكنيسة، لأنه وجد أن الاستقلال للأكليروس ضار للمؤسسة الملكية القضائية، وأن القسيسين المذنبين لم تحاكمهم الكنيسة بالعدل[٤].

وعلي كل عندما توفى ثيوبالد رئيس أساقفة كانتربري ، وبقى المنصب شاغراً لمدة سنتين إلي أن تم اختيار البابا، رجل الدولة والدين، الصديق بيكيت لتسلم المنصب ، والذي كان يحظى باحترام الكنيسة والدولة معاً ، والذي وافق بعد صلاة عميقة، مسلماً ذاته للعناية الإلهية ، وكان قبل ذلك جرت رسامته كاهناً ثم أسقف ليصبح ، بعد ذلك رئيسا لأساقفة كانتربري، ولقد كان بيكيت وزيرا ومستشاراً وكاردينالاً

(١) نظير حسان سعداوي : تاريخ إنجلترا وحضارتها في العصور القديمة والوسطية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص٨٥- ٨٦ .

(2) Hope Mrs, The Life of S.Thomas Becket,London,1891,p.66; Warner G.T., Op.Cit., p.144 .

(3) James A.F, Thomas Becket,p.30; Wyatt Davie , A history of England, London, 1916, p.75.

(4) Ullmann Walter, Thomas Becket, The Journal of Theological Studies, New Series,Vol.8,No.1,(Aril -1957) p.44; Holdsworth , Op. Cit., pp.22-23 .

للبابوية فضلاً عن صداقته للملك ، وارتباطه به من السنة الثانية لاعتلائه سدة العرش[١] . والواضح من الوهلة الأولى أن خطوة تعيينه في المنصب من جانب البابا كان الهدف منها الابتعاد عن شق عرى الوحدة والصداقة بين الملك ومستشاره بيكيت.

كان الملك هنري الثاني يأمل أن يؤدي اختيار بيكيت إلى إحكام سيطرته على رجال الدين ، على أن بيكيت لم يكد يتولى المنصب حتى أظهر تمسكه الشديد بحقوق الكنيسة وسموها وسيادة القانون الكنسي[٢].

ولقد كان اعتقاد الملك هنري الثاني أن الفرصة سنحت له لوضع سياسته موضع التنفيذ، بالسيطرة على الدولة والكنيسة معا عن طريق بيكيت، الذي تردد كثيراً في قبول المنصب ؛ لأنه كان مؤمناً بأنه من الصعوبة التوفيق في خدمة سيدين في آن واحد ، وخوفاً من تحول صداقته للملك كرهاً وبغضاً وعداوة من قبل رجال الدين ، لقد كان الملك يراهن على أن صديقه الحميم سيعضده في خلافه مع الكنيسة ، ولكن حدث عكس ذلك فأصدقاء الأمس أعداء اليوم ، حيث أن التأثير الديني بات واضحاً عليه ، لأن بيكيت سرعان ما أحاط نفسه بجماعة من رهبان كانتربري بدل فرسان الملك، واستبدل حياة التبذير بالتقشف والاقتصاد ، واتشح بوشاح رجال الدين، واستتمر على سيده[٣] . وكان بيكيت محقا فلا يمكن كسب مرضاه الله والملك في آن واحد ، فلابد من مراعاة أحداهما علي الآخر، ففضل الكنيسة ورجال الدين.

([1]) Joseph B., Thomas Becket made for John Salisbury, The Metropolitan Museum of Art Bulletin,Vol.13,No.10,(Oct.1918),p.221 ; Black A., A History of the British isles , second edition , London , Macmillan , 2003, p54 ; painter R.S., A History of the Middle Ages , 1954 , p.251.

([2]) Hugh M. Thomas, Shame Masculinity and the death of Thomas Becket, Speculum,Vol.87,No.4, (Oct-12012),p.1065; Holdsworth, Op. Cit., pp.22-23.

([3]) Warner G.T. , Op. Cit., pp.114 -115 ; Michael S ,Thomas Becket , p.30.
نظير حسان سعداوي : المرجع السابق ، ص ٨٦-٨٧ .

وعليه كان لابد أن يقع الخلاف بين الدولة والكنيسة ، إلا أن وجود رجال حكماء أجل الخلاف بين الطرفين إلي حد ما ، لا سيما وأن الامتيازات الدينية والاقتصادية التي كان يتمتع بها رجال الدين بداً من الكرادلة Cardinals ورؤساء الأساقفة Archbishop والأساقفة Bishops والقساوسة Priests وحتي جوقة المرتلين(١) The Singingnen جعلتهم يؤجلون الصدام بين الطرفين(٢).

ومع ذلك بدأ الصدام المنتظر بين الملك هنري الثاني ورئيس أساقفته، عندما أصر بيكيت التخفيف من سيطرة الدولة على الكنيسة ، ونجح في ذلك إلى حد جعل الملك منزعجاً من قراره على ألا يحاكم رجال الكنيسة إلا أمام المحاكم الكنسية وحدها، وكذلك علاقته القوية بروما، ولذا عقد الملك اجتماعا بعد سنتين من رسامة بيكيت، كي يخفف من العلاقة المتردية مع البابوية، وفي الاجتماع تقدم الملك باقتراح يتضمن ضرورة اعتراف الكنيسة بحق التاج في محاكمة رجال الدين المذنبين، ويومها رفض بيكيت التوقيع على مقررات الاجتماع، فطلب الملك منه الامتثال أمام المحكمة الاستشارية Chancery Court (٣) فرفض بيكيت

(١) جوقة المرتلين : هي فرقة موسيقية بالكنيسة ، ولقد تأسس هذا المنصب في كنيسة سانت بول S.T Pool في لندن في مارس عام ١٢٠٤م ، وكان أول قائد لجوقة المرتلين هو بندكت دى سانستن Benedict de Sanctun ، ولقد تفاوت هذا المنصب في مكانته من كنيسة إلى أخرى ، ومن ثم تفاوت معه الدخل المخصص له : انظر .

Edwards K. , the English Secular Cathedrals , Manchester ,1949 ,pp.162 - 163 .

(٢) Robetson J.C., Becket Archbishop of Canterbury ,London,1859,p. 37-38; Warner G.T., Op. Cit., p.116.

(٣) المحكمة الاستشارية على رأسها المستشار الملكي Chancellor Office الذي ينظر في تظلمات المواطنين، وحكمها يبنى على اعتبارات العدالة وليس على السوابق القانونية التي تقيد المحاكم الملكية ، وأصبح يطبق المستشار قانون الأنصاف الملكي Equity law ، وابتدع مبادئ قانونية طورت من نظام القانون الإنجليزي . انظر :

- Glanville , Op. Cit., p55 ; Holdsworth , Op. Cit., vol.1 , p.998 ; Stubbs W., the Constitutional History of England , Oxford , 1873 , p.139 ; Radcliff G.& Cross, the England legal system, London, 1946, pp.109-110.

الحضور[١]. وعند ذلك دخل الطرفان في نزاع مرير، حيث رأى هنري أنه الحاكم القائم بالإصلاح ، وفي نفس الوقت له الحق في السيطرة على شئون الكنيسة[٢] .

وكان لابد أن يزداد الصدام شراسة، لا سيما وأن بيكيت كان قد وافق في البداية على مشروع قانون الملك الخاص بتقديم رجال الدين إلى المحاكم الملكية، ووضع تحفظات كثيرة علي مشروع قانون الملك، ولكنه عاد وسحب موافقته[٣]، وأعلن توماس بيكيت برفض حاسم أنه لن يسمح بأي تقليد من شأنه تقيد سلطة الكنيسة في الحل والعقد ومنع إنزال عقوبتين عن أهانه واحدة[٤]. إذ من غير المعقول تسليم القسيس المعاقب بأخذ كنيسته ليعاقب من قبل الدولة ويكون معاقب مرتين علي نفس الجريمة.

والحقيقة أن المعارضة الوحيدة التي واجهها هنري الثاني قد جاءت من مصدر غير متوقع بالنسبة له وهو بيكيت، الذي كان قد وافق بنفسه علي تعينه رئيساً لأساقفة كانتربري، ولكن كانت دوافع رئيس الأساقفة هي الحد من سلطان الملك على الكنيسة الإنجليزية، حتي وإن كلفه ذلك الدخول في نزاع مرير مع صديقه السابق. ولقد كان ذلك سبباً في كثير من التفكير والتدبير من جانب المؤرخين والكتاب المعاصرين.[٥]

وترجع جذور النزاع بصدد محاكمة رجال الدين المذنبين بين هنري الثاني وبيكيت

([1]) Materials , Thomas Becket , vol.1 , p.12 ; Knowles , Op. Cit., p.78 .

([2]) Brook Z.N, English Church papacy from the Conquest to reign John, Cambridge, 1939, p.132. Cf also, Davis W., England under the Normans Angevians, 1066-1272, London, 1939 , p.50.

([3]) William of New burgh, vol.1., p.161; Morgan Pamela, Thomas Becket and Canterbury Tradition, California, 1985, p.12-13 .

([4]) Michael S., Thomas Becket, pp.30-31; Materials Tomas Becket, vol.1, p.12.

([5]) نورمان ف . كانتور : التاريخ الوسيط ، قصة حضارة البداية والنهاية ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٥٣٨ .

- Chronicles of London , by Gilian Darley , London , 1959 , P.29.

إلي أن أحد رهبان أسقفية لنكولن Lincoln قتل، من غير عمد، طفلاً كانت تحمله أمه، عندما ارتطم جواده بها فقتل الطفل واشرف هو على الموت، ولما عوف من مرضه لم يُسمح له بحضور القداس، فطلب البابا من أسقف لنكولن تحرى الأمر داخل نطاق الكنيسة، حول مإذا كان مذنباً أم لا، وإذا ثبت أن الجريمة تمت بدون عمد يسمح له بحضور القداس، وهنا رفض الملك القرار وأصر على محاكمته أمام محكمة الملك[١] .

وفي الحادثة الثانية دليلاً آخر جعلت من الملك هنري أكثر إصرارا على محاكمة رجال الدين المذنبين من الكنيسة تحت سلطة المحاكم المدنية وليست الكنيسة، أن أحد رجال كنيسة لنكولن ويدعى فيليب بروس Philip de Boris قد أتهم بقتل أحد الفرسان ، ولكنه برأ نفسه أمام المحكمة الكنسية في لنكولن . وهدد بعدئذ بالانتقام من أحد خصومه ويدعى سيمون فيتز بيتر Simon Fitz peter، وعندما عُرض الأمر على الملك أصر على أجراء محاكمة مدنية جديدة ، وحكم عليه بغرامة تؤدي من إيراده الكنسي لمده عامين والجلد والنفى . ومع ذلك لم يرض الملك بهذه العقوبة لرغبته في عقوبة جنائية وهي الموت[٢].

([1]) Letter to the Bishop of Lincoln , 8 November , 1200 , in Migne (P.L.) vol. ccxiv, Reg.898 .

([٢]) – إذا اتهم رجل دين أو أقترف أثماً خطيراً . يطرد من منصبه الكنسي .
- إذا أدلى رجل دين في أي مكان بشهادة زوراً، أو حنث باليمين، أو ساعد على ارتكاب جريمة ، يجب إبعاده عن المؤسسات الدينية، ويحرم من المنصب الكنسي. انظر:
زينب عبد المجيد عبد القوي : الإنجليز والحروب الصليبية ١١٨٩-١٢٩١م ، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية ، ط ، ١٩٦٦ ، ص ٥٦.
في المقابل ذكر وليم الفاتح قبل هنري الثاني في تشريعاته الخاصة بالكنيسة :
- لن أجيز للأساقفة أن يستدعوا أي بارون أوزير يتهم بأي ذنب ، لا يتم عزله أو توقيع عقوبة عليه بدون موافقتي .
- لن أسمح لرئيس أساقفة كانتربري بحرمان أي شخص، إلا إذا كان متماشياً مع أرادتي . انظر :
- Ullmann W., Thomas Becket ,p.44 ; Brrow & Edward M., Documents Medieval History , vol. V, Suffolk , 1989 , pp.154-155.

وبعد ذلك قرر الملك هنري الثاني القضاء علي نفوذ بيكيت وإذلاله للموافقة علي قانون محاكمة رجال الدين، فأصر علي إحضاره شخصياً للمثول أمام محكمة الملك ، وذلك بسبب وجود أكثر من شكوي ضده حول الأرض المتنازع عليها في احدي عزبات رئيس الأساقفة ، وعندما رفض بيكيت الحضور اتهمه الملك بجريمة أكثر خطورة وهو الاستهزاء والازدراء من محكمة الملك، ولم يجد بيكيت بالمقابل سبب وجيه لعدم المجئ إلي المحكمة للرد علي التهمة أول مرة، وهذا ما جعل بيكيت يحضر في المرة الثانية أمام محكمة الملك مثل جميع المستأجرين بارتكاب جريمة ضد الملك ، فوقف أمام المجلس الملكي كله بما يتضمن الأساقفة والملك وأقسم اليمين[١].

ويعتبر هذا انتصاراً لسلطة الملك علي سلطة رجال الدين من خلال يمين رئيس الأساقفة له، لذلك تقرر أن يتنازل عن كل أملاكه للملك وتبقي تحت رحمته، وكان الحكم قاسي ولم يتناسب وارتكاب الجريمة، إلا أن الملك استخدم كل ما بوسعه لإذلال وكسر شوكة بيكيت ليضعف رجال الدين ويسيطر عليهم من خلال رئيسهم. وقام بإذاعة الحكم أمام الجميع مما أغضب بيكيت من أساقفته لأنهم لم يدينوا قرار الملك. وحفظاً لماء الوجه قام بيكيت بتوبيخ أساقفته لتورطهم في الحكم عليه إزاء دعوة قضائية بسيطة، وناشد البابا ضدهم، وتوجيه التهم لهم ومنعهم أن يحكموا عليه بتهمة إساءة استخدام الأموال المالكة[٢].

والأكثر من ذلك أنه تم التضييق من قبل هنري الثاني بصورة تدريجية على نطاق امتياز رجال الدين في الجرائم، بتحديد درجات القساوسة الذين يملكون حق التمتع به، كما ضيق علي امتياز الحماية، بتحديد الكنائس التي يصح التمسك

(١) ماجد محي عبد العباس وعباس فخري حمزة : صراع الملك هنري الثاني مع المؤسسة الدينية خلال القرن الثاني عشر، مجلة كلية التربية جامعة بابل ،العدد-٢٢ ،٢٠١٥، ص١٧٨.
(٢) ماجد محي عبد العباس، وعباس فخري حمزة : المرجع ، السابق ، ص١٧٨ - ١٨٨.

بحمايتها، ولم تكتف السلطات الزمنية بمحاولة تقليص الاختصاص الجنائي للمحاكم الكنسية، بل إنها كلما أ صدرت قانوناً جديداً بشأن جريمة جديدة، كانت تضمنه نصاً صريحاً يفيد منع المحاكم الكنسية من نظر الدعاوي التي تقام بخصوصها[١]، حيث كان الاختصاص النوعي لكل من محكمة المقاطعة ومحكمة المائة اختصاصا عاما في كافة المسائل الدينية والجنائية ، كما لم يكن هناك حدود للاختصاص المحلي لكل من المحكمتين ، وللمدعي الحق في رفع دعواه أمام أي المحكمتين[٢].

أصبحت الكنيسة في الوضع الأضعف قضائياً ، ويتجلي أهم مظاهر ضعف السلطة القضائية للكنيسة، أيضا، في الانتقال التدريجي لاختصاصها الابتدائي إلي المحاكم الملكية. ويمكن إجمال هذا الاختصاص إلي المحاكم الكنسية ، في اختصاص جنائي وأخر مدني. أما عن الاختصاص الجنائي الذي تمسك به الملك فهو الاختصاص بمعاقبة المجرمين من رجال الكنيسة، في حالة ارتكاب أحدهم جناية أو جريمة تعتبر خيانة للوطن. هذا وتعتبر محاولة الملك تقييد هذا الاختصاص بل وإلغائه، أحد أهم مظاهر الصراع بين الدولة والكنيسة. وبدأ الأمر بضرورة مثول المجرمين من القساوسة أولا أمام المحلفين[٣]، فإن أدينوا في الوقائع ، تجري محاكمتهم

([1]) Glanville , Op. Cit., p.293 ; Maitland , The constitutional , History, vol.1, pp.12-173 . Cf also, Holdworth , Op. Cit., vol., pp.92 - 93.

([2]) Holdworth, Op. Cit., vol.1, pp.375; Thompson R.A., Thomas Becket, p.75.

(٣) المحلفون هم مساعدون شعبيون لا يتمتعون بنفس التكوين القانوني والمهني للقضاة، وبالتالي ليس لديهم الإلمام الكافي بالقوانين حتى يصدروا أرائهم بناء علي الأدلة القانونية التي ينص عليها القانون في ظل نظام الإثبات المقيد هذا من ناحيه، ومن الناحيه الثانية فإن المحلفين يطلعون علي وقائع القضايا التي يبدون رأيهم فيها أثناء الجلسة، بينما القضاة يمكنهم الاضطلاع علي وقائع القضية أثناء دراستها وتحضيرها للجلسة، لذلك فإن المحلفين يبنون حكمهم بما يمليه عليه ضميرهم وقناعتهم الشخصية في ظل مبادئ العدالة. انظر:

Stubbs W; The Constitutional of England, p . 681 ; Lunt , Op. Cit., p. 213.

أمام المحكمة الكنسية بحضور مندوب الملك ، وتجردهم المحكمة من رتبهم الكنسية، وبالتالي يتحولون إلي أشخاص عاديين تجري محاكمتهم أمام المحاكم الملكية. وبالتدريج تقلص اختصاص المحاكم الكنسية في المسائل الجنائية، إذ كلما صدر قانون بجريمة جديدة، نص صراحة علي منع المحاكم الجنائية من نظر الدعاوي التي نشأ عنها إلي أن الغي الاختصاص الجنائي للمحاكم الكنسية(١).

وفي نفس الوقت الذي تم فيه تقليص الاختصاص الجنائي للمحاكم الكنسية حتي تم إلغاؤه، تم أيضاً تقليص اختصاصها بنظر القضايا المدنية ، وأخذت المحاكم الملكية تنظر كثيراً من القضايا المدنية ، التي تدخل في اختصاص المحاكم الكنسية ، مع دفع جزء من الرسوم القضائية التي تحصلها إلى الكنيسة ، مما أدى إلي فقدان المحاكم الكنسية معظم اختصاصها المدني، باستثناء مسائل الزواج، والوصية ، وبذلك انتزعت المحاكم الملكية كافة اختصاصات المحاكم الكنسية(٢).

وكان طبيعيا مع اتساع اختصاص المحاكم الملكية أن يقابل ذلك ضعف في السلطة القضائية للكنيسة. لاسيما عندما فصلت الكنيسة الإنجليزية عن روما، وصدر قانون ملكي يجعل استئناف أحكام المحاكم الكنسية في المملكة أمام الملك ، الذي يقوم بتشكيل هيئة قضائية استثنائية في كل حالة، تسمي محكمة المفوضين وهي نهائية، وإصر من خلالها الملك تمرير قانون محاكمة رجال الدين(٣).

وعلي كل أنقسم رجال الدين بين مؤيد ومعارض لقانون محاكمة رجال الدين أمام المحاكم المدنية، وانقسمت كذلك الكنيسة الإنجليزية جراء تلك الأحداث، واتسم رد فعل البعض منهم بالمراوغة، إذ أعلن الكنسيون الإنجليز احترامهم للحقوق والتقاليد

(1) Materials, Thomas Becket , p. 12 ; Knowles , Op. Cit., p.78 .
(2) Holdworth, Op. Cit., vol.1, pp.371-372 . Cf also, Stubbs W, Select Charters , pp.99-100.
(3) Holdworth , Op. Cit., vol.1, pp.373 ; James A.F., Thomas Becket ,p.30 .

الملكية الموروثة إنقاذا وحماية لنظامهم فقط ، وكان هيلاري أسقف شيستر Hilary of Chichester فقط هو الذي وعد باحترام التقاليد بدون إبداء التحفظ، كما أنه وفي أواخر عام ١١٦٣م أعلن كل من أرنولف أسقف وينشستر ومن معه اعتزامهم الذهاب للبابا لتأييد إقرار التقاليد القانونية الملكية، التي يطالب هنري الثاني بمراعاتها والحفاظ عليها(١).

كما وقف أساقفة سالسبوريSalisbury ونورتش Norwich في صف الملك، ولم يدافعوا عن امتيازات عدم محاكمة رجال الدين أمام المحاكم المدنية، والأكثر من ذلك حاولوا أقناع بيكيت بآراء الملك هنري الثاني ، وطلبوا من بيكيت أن يستقيل من منصبه لكن الأخير كان مصراً علي موقفه ضد الملك ، وأعلن الأساقفة والبارونات بان بيكيت مذنب فرفض سماع حكمهم عليه (٢) .

أما الجانب المعارض وعلي رأسه بيكيت، أعلن برفض حاسم أنه سوف لا يسمح بأي تقليد من شأنه تقييد سلطة الكنيسة والبابوية في روما، ومعه أساقفة انجلترا وعلي رأسهم رئيس أساقفة ويستمنيستر Westminster ورؤساء أساقفة لنكولن ويورك(٣).

في حين جاء رد الفعل البابوي مخيباً لأمال بيكيت والكنيسة الإنجليزية، حيث غلب عليه الطابع الدنيوي. وذلك بسبب النزاع بين البابوية والإمبراطورية؛ فقد أيد الإمبراطور الألماني القوي فريدريك الأول بربروسا Fredric Barbarossa (١١٥٢-١١٩٠م)، البابا غير الشرعي فيكتور الرابع في مواجهة البابا الشرعي ألكسندر الثالث، ولذلك لم يكن في استطاعة الأخير الوقوف مع بيكيت في مواجهة

(1) Michael S., Thomas Becket, pp.45-46 ; Adams , Op. Cit., pp.280-281; Hope Mrs Becket ,p.40 ; Thompson R.A, Thomas Becket, pp. 84-85.
(2) Materials, Thomas Becket, p. 16,
(3) Jean Moore,Thomas Becket, p.4.

هنري الثاني الحليف القوي، وخاصة أن آماله كانت معلقة بالعودة من منفاه في فرنسا، ويأمل تأييد ملك إنجلترا، فأدرك أن الوقت غير مناسب للوقوف في وجه وتقاليد السلطة الملكية[١].

ومن منطلق خوف البابا ألكسندر من ميل الكفة تجاه عدوه اللدود البابا غير الشرعي فيكتور والحصول على تأييد ملكي إنجلترا وفرنسا، قام البابا بالوقوف كحليف مع الملك هنري ضد بيكيت خوفاً من انضمام هنري للمعسكر المناوئ له وعلي رأسه فريدرك الأول والبابا فيكتور. وكتب معلقاً على ذلك جون أسقف بواتييه Poitiers في عام ١١٦٣م بقوله : " لا نتوقع المساعدة من الكنيسة الرومانية في أي شئ من شأنه أن يؤدي إلى الإساءة للملك " ويومها أرسل البابا سفارة إلى إنجلترا مكونة من روبرت ميلون Robert of Melun ، وفيليب رئيس دير ايمون Aumone ، ورئيس دير كليرفوا القديس برنارد ، حاملين رسائل وتعليمات لحث بيكيت على الطاعة ، ويومها طلب البابا من رئيس الأساقفة تأييد التقاليد القديمة للمملكة الإنجليزية ، والتي أرسى دعائمها الملك هنري الأول[٢] .

وأعلن الملك من جانبه في خبث احترامه لأيه تسويه يتم التوصل إليها مع الكنيسة، ولذلك عقد اجتماع في الثالث عشر من يناير ١١٦٤م في مدينة أكسفورد بحضور طرفي النزاع، الجانب الديني ممثلاً في رجال الدين المخلصين للكنيسة، والجانب المدني ممثلاً في الملك هنري الثاني وكبار البارونات ، وعقد الاجتماع في مقاطعة كلارندون ، لذلك عرفت بنوده بدستور كلارندون Constitutions of

(1) Karen B,, Thomas Becket and other Holy Martyrs, Mediaevistik,Vol.26, 2013, p, 172; Annabelle Simon, Thomas Becket, Muqrnas,Vlo 10,,1993,p.3.
(2) Adams , Op. Cit., p.282 ; Davis , Op. Cit., p.212 ;James A.F., Thomas Becket, p.30 .

Clarendon[١]، وتضمنت لائحته ستة عشر مادة، بواقع أثنتي وعشرين فقرة، نصت المادة الثالثة منه والأهم هي موضوع الدراسة، بأنه إذا أدانت محكمة الكنيسة متهماً من رجال الدين بالإجرام، يجب تجريده من حقوقه وصفاته الدينية لتوقيع العقوبة اللازمة عليه من محكمة القضاء المدني[٢].

وقد تضمنت بنود كلارندون ليس فقط الاقتراح بمحاكمة رجال الدين المذنبين، لكن تضمنت ستة شروط أخري من أصل ستة عشر مادة ، علما بأنها لم تتم الموافقة عليها لامن قبل بيكيت ، ولا البابا ولا ومؤيدي حركة الإصلاح الكنسي وهي كالآتي:

أولاً : في حالة اتهام أحد من رجال الدين ، يتم استدعائه من قبل محكمة الملك للمثول أمام المحكمة الملكية ، وإرسال القاضي الملكي إلى المحكمة الكنسية المقدسة لرؤية كيفية المحاكمة ، وإذا ثبت إدانة رجل دين واعترافه بالإثم لا يحق للكنيسة حمايته والتستر عليه.

ثانياً : عندما يصبح منصب رئيس الأساقفة أو الأسقف أو رئيس الدير شاغراً ينقل ذلك للملك، ويتسلم جميع الإيرادات المرتبطة بالمنصب باعتبارها جزء من ممتلكاته، وعندما يحين الوقت لشغل المنصب الكنسي يقوم الملك باستدعاء رجال الدين الأكثر أهمية في الكنيسة، ويتم الانتخاب بتقديم فروض الولاء والطاعة للملك باعتباره السيد

([1]) Gillingham J., The Angevins in : The lives of the kings and Queens of England , Edited by : Fraser Antonia, London , 1986 , p. 40 ; Edmund King, Thomas Becket ,The Catholic Historical Review ,Vol.94, No,4, (Oct.2008), Press, p.798 .

([2]) Richard J.A., History of the England , New York , 1953, p.43; Gillingham J., Op. C it., pp.40-41 ; Michael S., Thomas Becket, p.24; Davis, Op. Cit., p.212 .

الإقطاعي الأعلى ، ويتعهد رجل الدين بحماية نظام ومجد وشرف الملك، مما يجعل الملك يتباطأ في تعيين رجال الدين، ليستفيد من خلو المنصب لأطول فترة ممكنة(١).

ثالثاً: إذا اندلع نزاع بين رجال الدين والعلمانيين بخصوص الكنائس أو التركات يُنظر الخلاف في محكمة الملك المدنية وليست المحكمة الدينية الكنسية.

رابعاً: لا يحق لرجال الدين توقيع عقوبة الحرمان علي أي من أتباع الملك أو موظفي ضياعه، وإلا تعرضوا هم وممتلكاتهم لعقوبة اللعنة ما لم يعرض ذلك على الملك.

خامساً: لا يغادر رؤساء الأساقفة والأساقفة ورجال الدين المملكة بدون أذن الملك.

سادساً: لا يتم استئناف الالتماسات إلى روما ، فإذا دعت الضرورة يجب أن تكون من رئيس الشمامسة للأسقف ومن الأسقف لرئيس الأساقفة، أو إذا أخفق رئيس الأساقفة في تحقيق العدالة يجب أن تنظر القضية أمام الملك، وبناء على أمره يتم حسم النزاع في محكمة رئيس الأساقفة، وبذلك لا يجب اتخاذ قرار بدون موافقة الملك(٢).

تعليقا علي هذه البنود نري أنها مجحفة بالنسبة للبابا ورئيس أساقفته اللذان رفضا التوقيع عليها فور قراءتها، رغم موقفهما البائس من عداء فريدريك الأول والبابا

(١) إن الفترة القانونية المسموح بها لبقاء عرش الكنيسة شاغراً هي ثلاثة أشهر ويتم خلالها انتخاب راع لها، وأكد علي ذلك مجمع اللاتيران في نوفمبر ١٢١٥م، ويتمتع الملك خلال تلك الفترة بريع الكنيسة وممتلكاتها، حتى يحصل جماعة الرهبان في الكنيسة علي رخصة من الملك للانتخابات، وكان الملك يمد المدة أطول فترة ممكنة ليتمتع بريع الكنيسة.انظر:

- Roger of Wendover, Flowers of History , Tr. Gilles, London , 1849, vol.2, p. 345; Hugh M. Thomas Becket, p.1064 ;Robertson J.C. Becket,pp.96-97; Robert H. Benson, Becket, p.105.

(٢) عن شروط كلارندون . انظر:

- Ernest F. Henderson, Select Historical Documents of the Middle Ages, London, 1903, pp.13– 20. Cf also, Materials, Thomas Becket, vol.1, pp.18-23; Lunt, Op. Cit., pp.205-207 ; Knowles, Op. Cit., 87-90 ;Thompson R.A., Becket ,pp.73-74 .

المضاد. ويرجع عدم موافقة بيكيت علي البنود لأن البابا طلب منه عدم مراعاة أي وعود للحط من حرية واستقلال الكنيسة، وعدم خضوع رجال الدين لمحاكمات مدنية.

كما أن الناظر علي هذه البنود سالفة الذكر يجد أنها وسعت فجوه الصراع بين الطرفين ، يري أن الدولة ابتلعت الكنيسة، فيم يخص اختصاصاتها القانونية، التي تعتبر حقوق أصيلة لها، منذ قديم الزمان وهذا يؤكد ماقاله الباحث سابقاً، من أن الدولة تعتبر الكنيسة دائرة من دوائرها، والتي يجب أن تخضع لها، لا سيما فيما يخص المحاكمات. والواقع، أن الدولة محقة في ذلك؛ لأن الكنيسة ليست هيئة منفصلة عن الدولة، ولاهي دولة داخل الدولة، ولكنه إحدي مؤسسات الدولة، التي يجب أن تخضع لقانونها المدني.

ومن الواضح أن الملك هنري الثاني أراد أن تكون هناك مركزية للمحاكم الملكية والعقوبات التي تصدر بحق رجال الدين ، إذا ما نجح في وضع سياسته موضع التنفيذ، ولقد كان ذلك يعني، بلا شك، تجريد الكنيسة من استقلالها Independence of the Church [١]. وفي الحقيقة نجح في إلغاء اختصاص المحاكم الكنسية في نظر منازعات الأراضي والديون، حتي لو كان أحد الخصمين من رجال الدين بموجب دستور كلارندون ١١٦٦م. كما منع استئناف أحكام المحاكم الكنسية أمام البابا في روما، وجعل استئنافها بموجب هذا القانون أمام محاكم الملك[٢].

وعلي كل أجبر الملك هنري الثاني رجال الدين على أن يوقعوا على دستور كلارندون، الذي قضى على كثير من الحصانات التي يتمتع بها رجال الدين، ورفض

([1]) James A.F., Thomas Becket ,pp. 30-31 ; Hope Mrs ,Thomas Becket ,pp. 74-75. Knowles , Op. Cit., p.63 ; Wood ward E., Op. Cit. , p.30 ; Adams, Op. Cit., p.280 .

([2]) Materials , Thomas Becket , vol.1 , p.18 ; Wood ward E., History of England , London , 1962 , p.30.

رئيس أساقفة كانتربري قانون محاكمة رجال الدين أمام المحاكم المدنية، وتمسك بالقانون الكنسي، وسط معاضده وتأييد بابوية روما له. وقد دافع بيكيت عن وجه نظره بقوة ضد القانون الصادر ضد الكنيسة ، بعد أن وجد بأن هذه الأمور تحد بشكل كبير من سلطتها ونفوذها ، ورفض بيكيت التوقيع علي الوثيقة، لذا قام الملك بتهديده وإعطائه فرصة ليفكر في الأمر[١] .

ورأى بيكيت أن التوقيع على القوانين الجديدة يقضى على كثير من الحصانات التي يتمتع بها رجال الدين ، ورفض أن تختم الوثائق بخاتم أسقفيته الكبرى، فما كان من الملك إلا أن أزاع تلك القوانين غير عابئ بهذا الرفض ، كما قُدم الرئيس الديني المريض للمحاكمة أمام المحكمة الملكية ، ويومها عارض بيكيت في هدوء بعض أساقفته، الذين أعلنوا مع الملك أنه مذنب لخروجه على قوانين سيده الإقطاعي ملك البلاد[٢]. وهكذا يري الباحث أن بعض الأساقفة الذين وقفوا مع الملك ضد بيكيت قد باعوا مثلهم وقيمهم الدينية في سبيل مرضاة الملك .

وبسبب رفض رئيس الأساقفة التوقيع على الشروط وختم الوثائق بخاتمه، أرسل هنري الثاني إلى البابا ألكسندر الثالث بمسودة هذه الشروط، مؤملاً أن يوافق عليها، ولكنه رفض هذه الشروط جميعاً رغم موقفه البائس الذي لا يحسد عليه بسبب النزاع مع البابا فيكتور الغير شرعي، مما لا يجعل مجالاً للشك أن تراجع بيكيت عن الموافقة على هذه الشروط يرجع لاستلامه تفويضاً من البابا بعدم مراعاة أي قانون من شأنه الحط من عظمة وكبرياء الكنيسة الرومانية أو المساس بحقوقها. وهكذا، لم تحظ

(١) Michael S., Thomas Becket , pp.30 - 31 ; Richard J.A., Op. Cit., p.34 .
(٢) ول ديورنت : قصة الحضارة، م٨ ، ص١٩٠.

الشروط بموافقة البابا ولا رئيس الأساقفة، الذي تلقى الدعم الكامل من البابا في مواجهة التقاليد الملكية[١] .

ولقد أبرز النزاع بين الملك هنري الثاني وبيكيت رئيس الأساقفة مشكلة العلاقة بين السلطتين وهي المشكلة التي تميز بها الفكر السياسي في العصور الوسطى بين السلطة الملكية Regnum والسلطة الكنسية Sacerdotium[٢].

ولم يفوت الملك هنري أي فرصة لإذلال بيكيت ورفع شأن السلطة الملكية، ولإخضاعه طالبه بمبلغ ثلاثمائة جنيه إسترليني من إيرادات قلاع آي ويبركهامستيد Eye and Berkhamsted أثناء عمله في المستشارية بالإضافة لخمسمائة مارك اقترضها من اليهود بضمان الملك ، وإيرادات جميع الأسقفيات والإقطاعيات الكنسية الأخرى الشاغرة ، كذلك تسعة آلاف من اسقفية كانتربري أثناء عمله مستشاراً [٣].

وازدادت حدة الصراع بين الملك وبيكيت بسبب قانون محاكمة رجال الدين الذي رفض الأخير المصادقة عليه وتمسكه بحقوق الكنيسة وحريتها وسيادتها ، مما دفع هنري الثاني إلى استدعائه للمثول أمام المحكمة بتهم ملفقة [٤].

وكان أن أعلن الملك والأساقفة أن بيكيت مذنب لخروجه على تقاليد سيده الإقطاعي ملك البلاد ، ولما أقرت المحكمة القبض عليه أعلن أنه سيستأنف القضية أمام البابا في روما، ثم خرج سالماً من قاعة المحكمة بثيابه الأسقفية، ولم يجرؤ أحد

([1]) Davis , Op. Cit., p.215 ; Belloc H., A Shorter History , London , 1934, p.136.

([٢]) بيريل سمالي : المؤرخون في العصور الوسطى، ترجمة قاسم عبده قاسم، ط٢، دار المعارف، ١٩٨٤، ص١٢٣.

([3]) Adams , Op. Cit., p. 291.

([4]) Hugh M .Thomas, Becket , p.1073 ; Anne Duggan ,The Correspondence of Thomas Becket(1162-1170),The English Historical Review,Vol.117, No.471(Apr. 2002),pp.378-379. Knowles , Op. Cit., p.104 ; Adams , Op. Cit., pp. 287 - 288.

على لمسها ، وأطعم في ذلك المساء عدداً من الفقراء في بيته في لندن، ثم هرب في ظلام الليل متخفياً سالكاً طرقاً ملتوية إلى القناة الإنجليزية في قارب صغير، ووجد ملجأ في دير قائم في سانت أومر St.Omer في فرنسا(١). ثم قدم استقالته من منصب كبير الأساقفة إلى البابا الكسندر الثالث الذي أيده البابا في موقفه، وأعاد تعيينه في كرسيه ، ولكنه أرسله في نفس الوقت ليعين مؤقتاً راهب في دير بنتجني Pontigny(٢) . وعلي الجانب الأخر نفى الملك هنري الثاني من إنجلترا جميع أقارب بيكيت ذكور أو إناثا ، صغاراً كانوا أو كباراً وصادر كل ممتلكاتهم(٣).

ولما جاء هنري إلى نورماندي خرج توماس بيكيت من صومعته وصعد منبراً في فيزلاي Vezelay (٤)، وأعلن حرمان جميع رجال الدين الإنجليز الذين أيدو دستور كلارندون الخاص بمحاكمة رجال الدين أمام محاكم مدنية ، وكان جواب هنري أن هدد بمصادرة أملاك جميع الأديرة والصوامع القائمة في إنجلترا ونورماندي وأنجو وأكوتيين التابعة إلى دير بنتجني ، إذا استمر رئيس الدير في إيواء بيكيت ، وتوسل الرئيس المرتاع إلى بيكيت أن يغادر الدير، وقد كان ، حيث عاش الرجل المتمرد المريض علي الصدقات في نزل قذرة في بلده سينس Sens (٥). وهكذا اصبح بيكيت شريداً طريداً بسبب موقفة من مقررات كلارندون .

---

(١) ول ديورانت : المرجع السابق، م٨ ، ص ١٩٠.

- Willison P.H., Op. Cit., p.82 .

(2) Joseph P. Creamer, In Footsteps of Becket : Episcopal Sanctity in England, Washington,2011. p.8 ; Michael S., Thomas Becket , p.68 .

(3) James A.F Becket,p.64 ; Roberson J.C. Becket,p.184 ; Arthur Frederick, An Historical Study of The development Thomas Becket ,Mellon , 1974, p.8; Lunt , Op. Cit., p.209.

(4) Michael S., Thomas Becket , p. 30 ; Belloc , Op. Cit., pp.136 .

(٥) ول ديورانت : المرجع السابق ، م٨ ، ص ١٩٠-١٩١ .

- Michael S. , Thomas Becket , pp.68-69 .

وخلال وجوده في فرنسا لجأ إلى البابا ألكسندر الثالث للتدخل لإنهاء الأزمة على الرغم من أن البابا كان مضطهداً من الإمبراطور الألماني فردريك الأول، وأستمر بيكيت في منفاه الإجباري خارج الجزر الإنجليزية[١]. وتدخل لويس السابع ملك فرنسا وعقد اجتماع بين الطرفين في فرنسا ١١٦٤م، حضره رجال الكنيسة والبارونات، ودخل بيكيت واقترب من الملك وركع أمامه وقال انه أخطئ في تعهده للملك ورجوعه فيه وقال: "ارمي نفسي علي رحمتك ورغباتك في وجود سيدي ملك فرنسا والآخرين لإنقاذ الشرف الإلهي[٢]. وكانت العبارة الأخيرة كفيلة بإشعال نار الخلاف بينهما والاعتذار ليس لأجله وإنما لأجل الرب والكنيسة، وأصبح صراع علي المستوى الشخصي ، ولم يتوصل الطرفين إلي حل خلال تلك الجولة[٣].

ساعد ذلك على إفساح المجال أمام الملك على مصرعيه للتفرغ لترتيب القضاء الإنجليزي ١١٦٥م. فقام بإنشاء الشريعة العامة(القانون العام) والتي ضمت محكمة بيت المال Court of Exchequer، ومحكمة الطلبات العامة Court of Common Pleas، ومحكمة منصة الملكCourt of Common King، والمحكمة الاستشارية، ولقد كان المستشار الملكي في عهد هنري الثاني رجل دين؛ لأن المملكة كانت تتسم بالطابع الديني، وهو كبير قساوسة القصر، أما بعد النزاع بين الملك ورئيس الأساقفة على حق محاكمة رجال الدين، أصبح مدنياً يتمتع باختصاصات مدنية، وكان هو كاتم إسراره ورئيس ديوانه، إلى جانب ذلك فإنه كان يعتبر المرجع القانوني لمجلس البلاط، لما يتمتع به من ثقافة دينية وقانونية، وكان

(1) James Patrick , Becket , p.23; Robert E. Scully, The unmaking of A saint: Thomas Becket, The Catholic Historical Review, VOL.86, No.4 (Oct.2000), Press, p.581 .

(2) David Hume, The history of England, Vol 111, New York,1778, p. 154.

(3) Donald Logan , The history of Church in Middle Ages ,London, 2002 , p. 170 .

المجلس يوفده في بعض أرجاء المملكة للفصل في القضايا المدنية المهمة، ويرأس القضاة الملكيين Circuits [١].

كما أمر الملك هنري الثاني بالفصل بين الاختصاص الديني والاختصاص المدني في القضاء، وبالتالي خرج رجال الدين من تشكيل المحاكم المحلية ، وأنشئت محاكم دينية خاصة للكنيسة تستقل بأمورها[٢]. وتتكون فقط من رجال الدين ويرأسها الأساقفة ، وتطبق قانون الكنيسة المستمد من أوامر البابا، ومن بعض مبادئ القوانين الكنسية الرومانية، وتختص بصفة عامة بكافة قضايا رجال الدين المدنية. أما الجنائية كمحاكمة رجال الدين، فتخضع للمحاكم الملكية المدنية، كما اختصت المحاكم الكنسية بمسائل الأحوال الشخصية، والإلحاد، والخطايا الدينية كالاعتداء على الدين والمعابد[٣]. وبذلك تغلب القضاء الملكي على جهات القضاء الأخرى الكنسية، واستطاع أن يفرض سيادته علي كافة أرجاء المملكة ، ونشأت خلالها الشريعة العامة والقانون المدني الذي يطبق علي الكافة ، والتي تقوم المحاكم المدنية بتطبيقه.

ومن منطلق التضييق على المحاكم الكنسية فقد إلغى الملك هنري الثاني اختصاص المحاكم الكنسية في نظر منازعات الأراضي والديون ، حتى لو كان أحد الخصمين من رجال الدين، وذلك بموجب دستور كلارندون ، ووضع استئناف أحكام

([1]) Glanville , Op. Cit., p.98 ; Stubbs W., Historical Introduction , p.139; Dimont C., the British Monarchy , London , 1955 , P.16 . Cf also, Stenton, Anglo - Saxon England , Oxford , 1925 , p.511 ; Radcliff & Cross , pp.113-114 ; Willson , Op. Cit., p.77 .

([2]) Glanville , Op. Cit., p.293 ; Materials , Thomas Becket , vol.1 , p.16 ; Maitland , Op. Cit., vol.1, pp.172-173 .

([3]) Holdworth , Op. Cit., vol.1 , p.371-372 .

المحاكم الكنسية أمام محكمة البابا في روما ، وقلل عدد الأساقفة فيها من رجال الدين[١].

وفي محاولة من الملك للضغط على البابا لإذلال بيكيت وإظهار هروبه بمظهر الخيانة العظمى طلب من الملك الفرنسي وكونت الفلاندرز بطرده من الأراضي الفرنسية، وكذلك أرسل سفارة لإقناع البابا ألكسندر بمحاكمة رئيس الأساقفة، وتكونت السفارة من رؤساء أساقفة كلاً من لندن ويورك وأكستر وشيستر، واثنين من الأيرلات الأقوياء ، وكذلك اثنين من البارونات بالإضافة لعدد من الحاشية الملكية ، وتهدف السفارة لإبعاده عن فرنسا ، وإقناع البابا أن رئيس الأساقفة خارج عن القانون ويجب محاكمته في إنجلترا [٢].

وفيما يتعلق بمطالب سفارة الملك بتعين مبعوث بابوي لحسم النزاع بين الملك ورئيس الأساقفة بدون السماح بالالتماس للبابا ، فقد اثار استياء الأخير الذي رفض بحسم قائلاً: "إنني سوف لا أعطى هيبتي لأحد آخر" وعلى الفور اتخذ مبعوثو الملك قرارهم في الحال بعدم البقاء في روما والعودة لإنجلترا ، وقدموا تقريراً للملك عما حدث مع البابا[٣] . الواضح أن مطالب السفارة الإنجليزية من البابا ألكسندر بخصوص بيكيت هو أقناع البابا بمحاكمتة، وإذا فشلوا يتم تعيين مبعوث بابوي لحسم النزاع بين الملك ورئيس الأساقفة بدون السماح بالالتماس للبابا من قبل بيكيت.

([1]) Knowles , Op. Cit., p.104 ; Adams , Op. Cit., pp.290 - 291 ; Michael S., Thomas Becket , p.24 ; Richard , Op. Cit., p.34 , Gillingham , Op. Cit., p.40.

([2]) John Morris, Life and Martyrs of Saint Thomas Becket , Part 11, London ,1885,pp.310-311 ; Knowles , Op. Cit., pp.104-105.

([٣]) كان قرار الملك هنري عنيف مع الذين رافقوا بيكيت إلى فرنسا ، حيث قام بمصادرة ممتلكاتهم وسجن أقاربهم ، وأعلن حرمان جميع رجال الدين في لندن الذين أيدوا بيكيت ، واستولى على إيرادات أسقفية كانتربري . انظر :

- Knowles, Op. Cit., pp.105-106; Adams, Op. Cit., p.291; Lunt, Op. Cit.,p.209.

وفور رحيلهم استقبل البابا رئيس الأساقفة بحفاوة بالغة ، حيث أعلن البابا إدانته ثانية لبنود كلارندون الخاصة بمحاكمة رجال الدين ، وألزمه بمراعاة حقوق الكنيسة وحريتها وسيادتها وأقره رئيساً لأساقفة كانتربري[١]، والاعتراف بصدارة أسقفية يورك في النزاع القائم بينها وبين أسقفية كانتربري على الصدارة[٢] .

وعند ذلك أصبحت الكنيسة الإنجليزية في وضع مرتبك ، وبناء عليه كان علي الملك إلغاء العقوبات التي فرضها على بيكيت ، لأنه إذا بقى الملك على عناده حتى يوم عيد القيامة ١١٦٥م ، فسوف يكون لبيكيت مطلق الحرية في إصدار تحريماً كنسياً [٣] Excommunication عليه [٤].

لاسيما عندما هدد رئيس الأساقفة في منفاه الملك بعقوبة الحرمان الكنسي، وحاول الملك تجنب العقوبة والانتقام بالضغط على مؤسسة السسترشيان لإبعاد رئيس الأساقفة من بونتجني، ولكن على الصعيد السياسي تبدل الموقف البابوي لصالح هنري، وتم إنقاذه من أهانه بيكيت وتوقيع الحرمان عليه[٥].

وحاول البابا ألكسندر الثالث تقريب وجهات النظر بين الملك هنري ورئيس الأساقفة والسعي لإحلال الصلح بينهما، وذلك بسبب الأحداث السياسية في أوربا،

---

(1) Hollister G., Thomas A Becket , Boston. 1866 ,p.64 ; Bleckley Paul, Thomas A Becket A Historical Drama ,Atlantageorgia,1873 ,p.10-11; Davis, Op. Cit., p.45 ; Lunt, Op. Cit., p.258 .

(٢) عن النزاع بين أسقفيتي يورك وكانتربري علي الصدارة ودوره في الصراع بين الملك ورئيس الأساقفة على محاكمة رجل الدين . انظر:

- Gervasii Contrariness, Opera Historical (ed.) W. Stubbs , vol.2, in Chronicles of Henry || , Richard, (R.S) , London , 1965 , pp.557.558.

(٣) الحرمان الكنسي يعني أن الشخص المشمول به لا يستطيع أن يشترك في القداس ولا في أسرار الكنيسة السبعة، وخاصة تناول العشاء الرباني أو الدفن في مدافن الكنيسة . انظر :

جيفري تشوسر: حكايات كانتربري ، ترجمة مجدي وهبة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٤ .

(4) Davis , Op. Cit., p.218 ; Knowles , Op. Cit., p.106 .

(5) Michael S., Thomas Becket , p.68 ;Travis D. Stolz ,The Cistercians and The Thomas Becket Controversy ,Marquette UNiV,2010, pp.6-7.

وخوفاً من بطش الإمبراطور فردريك بربروسا، لاسيما أنه في ربيع ١١٦٥م التقى الملك هنري الثاني في روين Rouen بالمستشار الإمبراطوري رينالد داسيل Rainald of Dassel، وأنتهز المستشار فرصة فتور العلاقات بين الملك الإنجليزي والبابا لصالح الإمبراطور، فقد عاد إلى ألمانيا ومعه أثنين من أقدر رجال الدين الإنجليزي وهما حنا أسقف أكسفورد وريتشارد أسقف شيستر، وتم عقد مجمع إمبراطوري في مدينة ويرزبرج Wirzburg ١١٦٥م، وتحدث مبعوثو الملك بصورة عدائية للبابا ألكسندر الثالث، والأكثر من ذلك أيدوا البابا غير الشرعي باسكال الثالث ||| Paschal (١١٦٤-١١٦٨م) معتقدين أن ذلك في صالح الملك هنري الثاني[١].

ويؤكد المؤرخ ديفز[٢] ، أنهما ورطا الملك هنري بوعودهما للإمبراطور بتأييد البابا غير الشرعي، فأضطر الملك التنصل من وعود سفرائه ، لأنه كان يريد من الشعب تأييده في معركة محاكمة رجال الدين أمام المحاكم المدنية ، فكيف يحدث ذلك وهو يعترف ببابا غير شرعي ، ولذلك تحت تأثير الرأي العام الإنجليزي أظهر الشقاق الديني مع البابا الكسندر الثالث، وعليه عندما وصل سفراء الإمبراطور الألماني الأراضي الإنجليزية عاملهم أتباع الملك على أنهم هراطقة.

ونكاية في التقارب الإنجليزي الألماني أعلن البابا ألكسندر الثالث في الرابع والعشرين من أبريل ١١٦٦م تعيين توماس بيكيت مبعوثاً بابوياً[٣] في مقاطعة كانتربري، وأطلق يد رئيس الأساقفة في معاقبة الأساقفة الذين أيدوا الملك في إجراءاته

([1]) Davis , Op. Cit., pp.218 ; Karen B ,Thomas Becket , pp.172-173 .

([2]) England under the Normans and Angevins , pp.218-219 .

([٣]) المندوب البابوي أحد وسائل البابوية لأحكام السيطرة على الأساقفة في غرب أوربا بشكل كبير، وعمد البابا أنوسنت في تلك الفترة تعيين كبار الأساقفة الإيطاليين ليمثلوه في الكنائس الإقليمية، والمندوبين الذين أرسلهم البابا إلى إنجلترا تورطوا في أعمال غير شرعية كتلقي الأموال من غير وجه حق واستغلال نفوذهم . انظر :

- Letter to the Archbishop Hubert, 12 August, 1202, in (Worcs. Hist.), 1906, p.47; Roberson J.C., Becket, p.146; Dobson R.B., Thomas Becket, The English Historical Review, V0l.102, No.404 (Jul.1987), Oxford,pp.652-653.

القضائية، فأعلن حرمان جميع رجال الدين الذين أيدوا دستور كلارندون ١١٦٦م، وأعلن رئيس الأساقفة حرمان ما يقرب من ثلاثين من خصومه معظمهم من رجال الدين الإنجليز، بما فيهم رئيس أساقفة لندن وسالسبوري، وعدد بارز من البارونات الإنجليز الذين استولوا على الضياع الإقطاعية لأسقفية كانتربري(١).

وعند ذلك عاد هنري الثاني، مرة أخرى، يؤكد للبابا أن شروط كلارندون الخاصة بمحاكمة رجال الدين لا تتضمن أي شئ من شأنه أن يؤدى للاستياء من الأسقفية المقدسة، وأصبح الملك هنري الثاني في وضع مرتبك، لاسيما وأن رجال الدين الإنجليز، أبلغوا الملك التزامهم بطاعة أوامر مبعوث البابا خوفاً من فقدان تأييد البابا ورجال الدين في روما لهم(٢).

وصادف أن تغيرت الأمور لصالح هنري الثاني مرة أخرى، ففي الشهور الأخيرة من ١١٦٦م هدد فردريك بربروسا عرش البابوية في روما بغزو جديد، والبابا لم يكن يمتلك جيش لمواجهة الإمبراطور المتقدم صوب الجنوب، ولم يكن أمام البابا سوى وجهة واحدة وهي السعي في الصلح بين الملك ورئيس الأساقفة ليضمن كسب وتأييد الملك الإنجليزي والقوى الأوربية، لذلك أسرع بإيقاف عقوبات رئيس الأساقفة، وأصبح هنري الثاني الذي يريد فرض قانون محاكمة رجال الدين بالقوة في الوضع الأقوى خلال المفاوضات بين الطرفين(٣). وهكذا، راح البابا يتأرجح بين الملك ورئيس

---

(1) John Morris ,Life Thomas Becket ,p. 310 ; Kenneth O. Morgan , Op. Cit., p.125 ; Knowles, Op. Cit., pp 112-113 ; Davis ,Op. Cit., p.219.

(2) Anne Duggan ,Thomas Becket ,pp. 379-380 Adams, Op. Cit., p.282; Lunt, Op. Cit., p.204 ; Belloc , Op. Cit., p.135-136.

(٣) حاول الملك هنري الثاني خلال المفاوضات بين البابا ورئيس الأساقفة تمرير قانون محاكمة رجال الدين أمام المحاكم المدنية ، ولكنه فشل فأضاف إلى شروط كلارندون بعض المواد التي تحقق مآربه. انظر ذلك من خلال المفاوضات بين الملك والبابا ورئيس الأساقفة ورد فعل رجال الدين الإنجليز. انظر:

-Golden Sch0lastica, OP .Cit., pp.40-41; Davis, Op. Cit., pp.219-220; Adams , Op. Cit., p.293 ; Knowles , Op. Cit., pp.112-113.

الاساقفة، وفقاً لما يخدم مصالحه الشخصية، عاملاً بالمقولة "الضرورات تبيح المحظورات".

كما أن البابا، وكما يري الباحث، لم يكن يعنيه رئيس الأساقفة في شئ، وإذا كان في بعض الأحيان قد وقف إلي جانبه، فإن ذلك فقط كان يحدث عندما يبتعد الخطر الألماني عن الأراضي البابوية في ايطاليا، ولكن عندما كان الألمان يهددون تلك الأراضي كان البابا يسعي لإبعاد هذا الخطر عن طريق التقارب مع الإنجليز، ومن ثم، كان لابد وأن يبتعد عن بيكيت، ولو إلي حين.

وباءت جميع المفاوضات بالفشل، وأصبح الملك هنري الثاني في وضع أفضل وأقوى، وقرر اتخاذ سياسة أكثر تشدداً تجاه البابا ورئيس الأساقفة، ومن منطلق الخوف من وقوع المملكة تحت طائلة اللعنة، أستبق الملك الأحداث واتخذ عدة إجراءات صارمة لتضاف إلى شروط كلارندون في الاجتماع الذي عقده آنذاك وهي:

أولاً: يجب أن يعامل كخائن من يُحضر للمملكة عقوبة الحرمان أو اللعنة سواء كان البابا أو رئيس الأساقفة.

ثانياً: في حالة موافقة أي شخص كهنوتي على العقوبة يتم نفيه وأقاربه وتجريدهم من ممتلكاتهم.

ثالثاً: منع أي شخص من مغادرة المملكة لاستئناف الالتماسات البابوية حتي رئيس الأساقفة.

رابعاً: تعرض جميع من ثبت توددهم للبابا أو رئيس الأساقفة من رجال الدين بمحاكمات مدنية وليست كنسية[1].

([1]) Henderson, Select Historical Documents, pp. 11-15; Knowles, Op. Cit., pp.123-124.

تعامل الملك مع رجال الدين بقسوة كالقطيع ماعليهم سوي تنفيذ أومره، ورغم تعاطف رجال الدين والعلمانيين مع رئيس الأساقفة، إلا أنهم بذلوا الطاعة والولاء للملك.

ووافق على هذه الشروط رجال الدين والعلمانيين داخل المملكة التابعين للملك، أما البابا حرصا منه علي حرية الكنيسة واستقلالها وقف بكل قوة ضد تدخل السلطة الزمنية، وبذل قصاري جهده من أجل مناصرة بيكيت، وهدد باستخدام الحرمان واللعنة والطرد من رحمة الكنيسة، واقترح الملك خلال الاجتماع المزعوم بجمع بنس القديس بطرس pence peter [١] للخزانة الملكية ووافق أتباعه[٢] .

وفي تحدي للبابا ورئيس الأساقفة ، قرر الملك إعلان تتويج ابنه ووريثه الأمير هنري في حياته ، وفور أن علم البابا بهذا التتويج بعث برسائله إلى كل من بيكيت وروجر رئيس أساقفة يورك وعدد كبير من الأساقفة الإنجليز في الفترة من الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين من فبراير ١١٧٠م ، لمنع هذا التتويج إلا إذا قام الملك بإلغاء شروط كلارندون ، وأداء مراسم التتويج بواسطة بيكيت رئيس أساقفة كانتربري فقط . وزيادة في تحدي الملك والحصول علي مكاسب أكبر إلغي محاكمة رجال الدين في المحاكم المدنية[٣].

---

(١) بنس القديس بطرس ضريبة يجمعها رجال الدين المحليون وينقلونها عن طريق رؤساء الكهنة والموظفين إلى الأساقفة ، وجامعي الضرائب البابوية وفي كل مرحلة تنقل إليها كانت الأموال ترسل أقل مما جمعت، وحاول البابا انوسنت علاج الأمر وفشل، فكان يرسل ٣٠٠ مارك مقدمة من أصل ١٠٠ مارك. انظر:

-Brook Z.N., the English Church and papacy, p.178. Cf also, Letter to Bishop of Tusculum , 28 January 1214 , in Migne (P.L).Vol. ccxvi , Reg .960.

(2) Knowles , Op. Cit., p.124.

(3) Roger of Hoveden , The History of England , vol.1 , p.326 ; Roger of Wendover , Flowers of History , vol.|| , p.11; William of Newburgh, vol.1, p.160 ; Hope Mrs , Life Becket ,p.212.

ويبدو أن الملك اضطر للموافقة على التصالح مع بيكيت وفقاً للشروط البابوية، والتقى في غضون ذلك الملك باثنين من مبعوثي البابا، والذين نقلوا له رسالة منه في شكل إنذار أنه في حالة رفضه الصلح مع بيكيت في غضون أربعين يوماً من استلامه خطابات البابا، فسيعرض نفسه ومملكته إلى عقوبة الحرمان الكنسي، ووافق الملك تحت التهديد بعقوبة الحرمان على شروط البابا ، وتم عقد سلام بين الطرفين في فريتفال Freteval عام ١١٧٠م، أجبرهم من خلاله علي الإنصياع والحضوع له ولرئيس أساقفته، وقال هنري يومها أنه لم يتعرض لشروط كلارندون ومحاكمة رجال الدين ، وهذا يؤكد إصرار هنري على رأيه، وفي النهاية أراد هنري تعويض رئيس الأساقفة عن الضرر والأهانة التي لحقت به نتيجة تتويج ابنه على يد رئيس أساقفة يورك[١].

وفي التاسع من أكتوبر ١١٧٠م أرسل البابا اثنين من رؤساء الأساقفة لحث الملك على تنفيذ وعوده وإلغاء شروط كلارندون ، وتفويض بيكيت على متابعة ذلك ، واتخاذ ما يتراءى له في حالة عدم موافقة هنري[٢] .

وعلي الجانب الآخر قاد الأمير هنري ابن الملك هنري الثاني وساطة الصلح بين والده والبابا الذي هدده بالحرمان الكنسي ، كما هدده رئيس الأساقفة بيكيت ١١٧٠م ، بسبب مصادرة أسقفيته وأملاكها من قبل أتباع الملك هنري بناء على أوامره، مما دفع بيكيت بإصدار أمراً كنسياً حرم بموجبه كل من سرق قطعة أساس من

(1) Roger of Wendover , vol.|| , pp.11-12 ; Davis , Op. Cit., p.220 ; Ullmann Walter, Thomas Becket , p.50 ; James Patrick , Becket ,p. 15 .
(2) Bleckley Paul, Thomas A Becket , pp.11-12 ; Knowles, Op. Cit., pp.106-107 .

أملاك الأسقفية التابعة له، كما أصدر أمراً آخر بإبعاد كل من ساند وتعاون من رجال الدين مع الملك، مما أدى إلى توتر العلاقات بين بيكيت والملك مرة أخرى(١).

لقد أمر كبير الأساقفة بمعاقبة جميع اتباعه الذين عارضوه خلال الست سنوات التي قضاها خارج إنجلترا ووافقوا على شروط كلارندون، فأبعد جميع الأساقفة وعلى رأسهم حنا أسقف أكسفورد وريتشارد أسقف شيستر، الذين تعاملوا مع البابا الغير شرعي، وكذلك رئيس أساقفة يورك، الذي توج الأمير الشاب بن الملك هنري الثاني، وأساقفة لندن وسالسبوري الذين اغتصبوا ممتلكات الأسقفية وتهديد الملك بنفس العقوبة(٢). والناظر يري أن بيكيت قد أصبحت له اليد الطولي في صراعه مع الملك. ولكن هل سيظل الأخير مستسلماً؟ هذا ماسوف تكشفه الأحداث اللاحقه.

الواضح أن بيكيت عاد للانتقام حاملاً لواء الحرب لا راية السلام، فبعد تهديدات البابا وكبير الأساقفة للملك من أنه سيحرم من أقامه جميع الصلوات والخدمات الدينية في المملكة والأقاليم الخاضعة لحكم إنجلترا، اضطر هنري الثاني إلى الخضوع وجاء إلى افرانشيس Avranches والتقى بيكيت، ووعده بأن يصلح كل ما يشكو منه، وأمسك بركاب حصان كبير الأساقفة المنتصر، وهو يهم بالركوب عائداً إلى إنجلترا(٣).

(1) Schultz, Op. Cit., p.32; Davis, Op. Cit., p.218; Knowles, Op. Cit., p.106; Lunt, Op. Cit., p.209 ; Ashley M., Great Britain to 1688, press, 1961, p.93.
(2) John Morris, Life Becket ,pp. 310-311; Michael S., Thomas Becket, p. 49; Knowles, Op. Cit., p.107.
(3) John Bruce, Thomas A Becket,The Musical Times,Vol ,110, No.1521, (Nov. 1969) p. 245; Michael S., Thomas Becket, pp. 49-50; Knowles, Op. Cit., p.107; Denton J.H., Thomas Becket, History,Vol.56, No.188, (Oct. 1971),Wiley, p.438.

وقام الملك هنري بإيفاد سفارة للبابا ألكسندر الثالث ، مناشداً إياه الغفران الكنسي للأساقفة الذين تم إيقافهم وحرمانهم من قبل كبير الأساقفة بيكيت ، وتعمد الأساقفة المحرومين الإيقاع بين الملك ورئيس الأساقفة ، فذهب بعض منهم للملك في نورماندي وأثاروا غضبه ، وبالغوا في وصف مسلك بيكيت وتحديه لسلطة الملك(١). ويبدو هنا أن الأساقفة، كان هدفهم من إثاره العداوة بين الملك وبيكيت، قيام الأول بأي عمل حربي ضد الثاني وهذا ماحدث بالفعل، كيف؟

في ذلك تقول الرواية التاريخية أن الملك هنري الثاني صرخ بشدة في من حوله بقوله: "ألا يوجد من بين الذين يأكلون خبزي من يكفيني مؤنه هذا الأسقف العاصي" "Are there none of he dastards eating my bread who will rid me of this turbulent priest"(٢).

وفي رواية أخرى: "أليس هناك من يخلصني من هذا القس المتمرد" will no one rid me of this turbulent priest(٣).

وفي ثالثة، عجباً ... أيجروء رجل يطعم خبزي ... على أن يهين الملك والمملكة جميعاً ، ولا يأخذ بحقي واحد من أولئك الخدم الكسالى الذين يطعمون على مائدتي فيغسل تلك الأهانة.(٤) وتحت تأثير هذه العبارة الغاضبة اندفع أربعة من فرسان الملك صوب كاتدرائية كانتربري ، ووجهوا حديثهم إلى كبير الأساقفة بقولهم يجب عليك مغادرة المملكة أنت وأتباعك بعد وقاحتك مع سيدك الملك " فرفض كبير الأساقفة طلبهم ، ورفض حتى رفع قرار الحرمان عن من صدر ضدهم عقوبة الحرمان الكنسي، فأندفع الفرسان الأربعة Rerinald Fitz Vires – William De

(١) ول ديورانت: المرجع السابق ، م٨ ، ص ١٩١.

(2) Warner , Op. Cit., p.117.

(3) Kenneth O. Morgan , Op. Cit., p.126 .

(4) William of Newburgh , vol.1, p.160 ; Adams , Op. Cit., pp.294 – 295; Michael S., Thomas Becket, p.50.

Traci – Richard Brito– Hugh De Morvill نحوه في التاسع والعشرين من ديسمبر ١١٧٠م، واقترفوا جريمتهم بالسيوف على مذبح الكاتدرائية، وعلى الرغم من المقاومة أستطاع أحد الفرسان الأربعة طعنه بالسيف فأرداه قتيلاً في جريمة تعد الأولى من نوعها في التاريخ الكنسي(١). ومن جانبي لا أتفق مع الرأي القائل بأن البابوية هي التي دبرت حادث الاغتيال بشكل مباشر لإحراج الملك أمام الرأي العام الإنجليزي والأوربي، لإرغامه علي الخضوع للكنيسة، وخاصة مشاركة فرسان الملك في الجريمة.

وهكذا، فقد وصل الباحث الأن إلي النهايه التراجيدية والتي تمثل محور البحث، من خلال قانون محاكمة رجال الدين أمام المحاكم المدنيه، والذي كان له الدور الرئيسي في ارتكاب أول جريمة، تتمثل في أغتيال أحد رؤساء الأساقفة علي يد السلطة العلمانية. وهذا في حد ذاته يمثل الصراع بين الدولة والكنيسة في إنجلترا. وإن لم تكن البابوية قد دبرت حادث اغتيال بيكيت، فإنها علي الأقل كانت السبب وراء هذا الاغتيال، لاسيما وأن صمود بيكيت ما كان يمكن أن يحدث لولا مساندة البابوية له، التي كان يستمد قوتها منها. وهكذا فإن البابا، وبطريقة غير مباشرة، يعد شريكاً للملك في اغتيال بيكيت.

وعلي أية حال ، عندما وصلت أنباء اغتيال رئيس الأساقفة إلى البابا استاء بشدة ، وأمر بعدم قدوم أي رجل إنجليزي لروما ، وأتخذ البابا الخطوة التي لم يكن باستطاعته إعلانها ، وهي إقرار عقوبة اللعنة Interdict على الممتلكات الإنجليزية،

(١) William of Newburgh, vol.1, pp.160-161. Cf also, Knowles, Op. Cit., p.139; Elliot P.W., the Middle Ages in Brittan, Cambridge, 1930, p.47; Louis H., les Biographers, Thomas Becket, Revue Historique, T.102, Fasc.1, 1909, p. 35.

ومنع الملك من دخول الكنيسة وإنزال اللعنة على جميع من شاركوا بأي طريقة في اغتيال رئيس الأساقفة[١].

روعت الحادثة المسيحية كلها، ولم يجد الملك مفراً من التطلع للسلام مع البابا، فعقد اجتماع في أفرانشيس تنفيذاً لتعليمات البابا في روما، أنكر فيه أنه كان يرغب في قتل رئيس الأساقفة ، واعتزل العالم في حجرته ثلاثة أيام لم يذق فيها الطعام، وأمر بالقبض على القتلة[٢].

وبعث بالرسل للبابا يعلنون براءته من الجريمة، وأقسم بأنه لن يتخلى عن طاعته ، وألغى دستور كلارندون بما فيه من محاكمة رجال الدين المذنبين ، وتمت التسوية وفقاً لشروط بيكيت بعدم محاكمة رجال الدين أمام محاكم علمانية عن أي جريمة يتم اقترافها ، ورد الملك للكنيسة جميع أموالها وممتلكاتها، وأمر البابا بذهاب قتله رئيس الأساقفة إلى الأراضي المقدسة تكفيراً عن إثمهم ، وعادت السيادة للكنيسة الإنجليزية والبابوية[٣] . وهكذا خرجت الكنيسة منتصرة في نزاعها مع الدولة، ولكن علي جثة توماس بيكيت.

وقام الناس بتقديس بيكيت وأعلنوا أن معجزات كثيرة حدثت عند قبره، وأعلنت الكنيسة قداسته رسمياً ١١٧٢م، وسرعان ما أخذت الآلاف المؤلفة تحج إلى ضريحه[٤].

([1]) Knowles , Op. Cit., p.151; Alan B. Cobban ,The Lives of Thomas Becket, History ,Vol. 87(Jujy.2002) p. 414; Robert Scully ,Thomas Becket, p.581.

([2]) Tancred B. ,The Murderer St. Thomas Becket, Folklore, Vol.43, No.2, (Jun .30-1932) ,175 ; Dobson R.B., Thomas Becket ,p. 652.

([3]) William of New burgh , vol.1 , p.160 . Cf also, Knowles , Op. Cit., pp.151-152.

([4]) Robertson J.C. ,Becket ,p .306 ; Warner, Op. Cit., p.118.

وكان لمقتله تأثير كبير في داخل نفسية الشعب الإنجليزي الذي أقام له ضريحاً ، وتم تطويبه[١] ورفعه إلى مرتبة القديسين ١١٧٣م ، وأمسى يطلق عليه شهيد الدين Matyre ، وعدت حادثة الاغتيال الأكثر مأساوية Murder in the Cathedral في تاريخ العلاقة بين الدولة والكنيسة في العصور الوسطى[٢] .

وجاء هنري أخيراً إلى كانتربري حاجاً نادماً ومشى الثلاثة الأميال الأخيرة من الطريق على الحجارة الصوان حافي القدمين ينزف الدم بينهما ، ثم استلقى على الأرض أمام قبر عدوه الميت ، وهكذا تحطمت إرادته القوية أمام السخط العام عليه[٣]

ولعل ابرز النتائج التي ترتبت علي موت بيكيت بالنسبة لإصلاح الكنيسة الإنجليزية وقوانينها الأتي:

- تمتعت الكنيسة الإنجليزية باستقلالها عن السلطة الملكية، وعدم محاكمة رجال الدين أمام المحاكم الملكية للعقاب علي جرائمهم.
- عدم تدخل الملك ومؤسساته الملكية في شئون الكنيسة الإنجليزية القانونية.
- إتباع الكنسية الإنجليزية لأوامر البابوية في روما، وهذا منافي للتقاليد الإنجليزية المتبعة قديما .

---

(١) التطويب هي المرحلة الثالثة من الخطوات الأربعة لعملية تقديس شخص متوفي، يتم اخياره من قبل البابا باسم الكنيسة الكاثوليكية. ويطوب الكاهن عندما تتحقق معجزة علي يديه، ويجب أن تتكرر معاجز الشفاء أو احياء الموتي علي يديه فيتم اعلان قداسته والتطويب، واستند علي الأيه: "نحنُ نُطوب الصابرين. قد سمعتم بصبر أيوب ورأيتم عاقبة الرب. لأن الرب كثير الرحمة رؤوف". انظر: الكتاب المقدس: رسالة يعقوب ، الأية ٥-١١ .

(2) Warner, Op. Cit., pp.118-119.

(٣) ول ديورانت : المرجع السابق ، م ٨، ص ١٩٢.

– صدور أوامر تعيين رجال الدين الإنجليز من البابوية وليس الملك ، كما هو معتاد في إنجلترا .

– أموال وممتلكات الكنيسة تذهب للبابوية في روما، ولا يستطيع الملك ومؤسساته الاستيلاء عليها.

– استمرت الكنيسة الإنجليزية تتمتع باستقلالها لمدة ثلاثة قرون منذ تاريخ الحادثة. وبعد ذلك أصبحت كنيسة الأمة ، لا مستعمرة دينية متفرعة من روما.

والواضح ، أن بيكيت كان ميتاً أكثر فائدة للكنيسة منه حياً فسرعان ما صار رئيس الأساقفة المشاغب شهيد كانتربري ، وظل ضريحه يجتذب آلاف الحجاج على مدى القرون الثلاثة التالية، أما البابوية التي كانت قد تجاهلت بيكيت في حياته كثيراً، فقد وجدت في استشهاده فرصة للحصول على تنازلات من الملك الإنجليزي المُفزع، فلكي يبرئ الملك ساحته من موت بيكيت كان عليه أن يستسلم لمطالب القساوسة الإجرامية، ونتج عن هذا نظام خاص، هو نظام "منفعة الأكليروس" حيث أنه إذا كان هناك رجل أدانته إحدى المحاكم الملكية، ويستطيع أن يثبت أنه من رجال الكنيسة تنقل القضية إلى اختصاص القضاء الكنسي، وعلى أيه حال، كان القضاة الملكيين يواصلون نظر القضية قبل أن يتمكن المتهم من أثبات وصفه الكنسي[1]. ومع انتهاء العصور الوسطي تلاشي تماماً تأثير كل من القانون الكنسي والقانون الروماني في صياغة السوابق القضائية، إذ أنه منذ القرن الثالث عشر أوقف تعيين رجال الدين قضاه في المحاكم الملكية، وحل محلهم قضاه مدنيون لم يكونوا علي دراية بالقانون الروماني أو حتي القانون الكنسي.

(1) نورمان ف. كانتور : المرجع السابق ، ص ٥٣٩.

والحقيقة أن الملك هنري الثاني اهتم بشكل كبير بالجانب القضائي وأراد إن يوحد بين قضاء المؤسسة الدينية (الكنيسة) والمدنية (الدولة) ، وذلك بعد إضفاء صيغة مركزية واحدة. مما ادخله في خلاف مع البابوية ممثلة في مؤسساتها والكنيسة

ولم يحسم الصراع القانوني الخاص بمحاكمة رجال الدين في المحاكم الملكية، فاختلفت الآلية وفقاً لقوة الملكية ونفوذ الكنيسة ، وأيهما أقوى وأسمى نفوذاً .

نتائج البحث:

أولاً: نستنتج في ضوء هذا النزاع وقوف الملك شأن أسلافه بالمرصاد لأي محاولة كنسية يرى أنها تمثل أدنى انتهاك للسلطة الملكية المطلقة التي تمثل الفكر السياسي آنذاك ، وأن الكنيسة بمثابة جزء من النظام المطلق ، فينبغي أن تخضع لإرادة ومشيئة الملك ، وحق التدخل الملكي في شئون الكنيسة ، وإذا كان الملك قد أرغم على تقديم تنازلات أسمية للبابا ، فقد جاء ذلك تحت وطأة أن يؤدى التهديد البابوي بعقوبة الحرمان الكنسي إلى تردى الوضع السياسي أكثر من ذلك .

ثانياً: وعلى الرغم من أن الملك هنري هزم من الناحية الظاهرية في صراعه مع بيكيت ، إلا أنه نجح في فرض سيادة القضاء الملكي على رجال الدين[١] . وإن كان أهم تنازل قدمه الملك هنري للبابوية هو اعترافه بأن كل رجال الكنيسة الإنجليزية يمكنهم اللجوء إلى المحكمة البابوية والمنازعات الكنسية ، بما في ذلك النزاع حول انتخابات الأساقفة ومقدمي الأديرة ، وكان هذا هو أول مثال على تغلغل بعض أشكال الولاية البابوية الفعلية على كبار الكنسيين الإنجليز ، ويكشف اتخاذ البابوية لاغتيال كبير الأساقفة ذريعة لتحقيق هذا الأمر على مدى ما كانت عليه السيطرة الملكية على الكنيسة الإنجليزية ، وكان تنازل هنري هو المدخل الذي دلف فيه النفوذ البابوي في الشئون الكنسية[٢]. وأن كان هناك صعوبة في مواجهه رجال الدين لما يتمتعون به من قوه مستمدة من المجتمع والكنيسة والبابوية .

ثالثاً : أن السلطة الملكية لم تتأثر بموت بيكيت إلا قليلاً ، فخلال السنوات الثلاثين التالية ظل الملك يعين مقدمي الأديرة والأساقفة ، كما كان يحدث من قبل ، ويتقبل

([١]) Thomas Langmed , Op. Cit., p.72.

([٢]) نورمان كانتور : المرجع السابق ص ٥٣٨-٥٣٩ .

يمين الولاء والطاعة من أولئك السادة الروحيين ، ويفرض الضرائب الباهظة على الكنيسة الإنجليزية ، ذلك أن ولاء كبار الكنسيين للتاج لم يتأثر بالفاصل الذي شغله بيكيت[١] .

رابعاً : ومن جهة أخرى فقد جاءت تنازلات من جانب هنري الثاني تحت وطأة مخاوفه من تهديد البابوية بعقوبة الحرمان الكنسي ، بالإضافة لضعف المركز السياسي للملك في الداخل والخارج ، لاسيما عندما قدم الملك الفرنسي تنازلات لبيكيت والبابا بأن جعل أراضيه مأوى لهم ، ويمكن القول بأن ما أقدم عليه الملك من تنازلات لا يمثل أدنى تهديد لحقوق السلطة التي ورثها أسلافه ، ولم يكن أكثر من مجرد التخلي أسميا فقط عن شروط كلارندون ، فقد استمر الملك هنري الثاني يرشح رجال الدين وفقاً لرغبته ، وهذا ما أكده المرسوم الملكي ١١٧٢م ويتضمن : " من هنري ملك إنجلترا إلى رهبانه المخلصين في كنيسة وينشيستر ... التحيات نحن نأمركم بأحكام حرية الانتخابات ، ولكن نمنعكم من انتخاب أي شخص باستثناء كاهن ورئيس شماسه بواتييه[٢] . ولقد كان هناك محاولات مستميتة من الملك لإثبات شخصيه قوانينه .

خامساً : وفيما يتعلق بموقف رجال الدين الإنجليز من هذا النزاع احتفظ الكثيرون من المنتفعين من رجال الدين والنبلاء بولائهم وإخلاصهم للملك حتى النهاية ، لا سيما وأن معظم مبعوثي الملك للبابا جاءوا من بين صفوف رجال الدين . واعتبار رجال الدين أشخاص عاديين في معاقبتهم أمام المحاكم المدنية كأي شخص يرتكب أي ذنب ، للحد من الجرائم التي يرتكبها رجال الدين باسم الكنيسة .

سادساً : أن القانون الكنسي يحرم على رجال الكنيسة تولى الوظائف العلمانية لأسباب أخلاقية وقانونية ، فالواجب على رجال الدين المخلصين أن يكرسوا أنفسهم

---

(١) نورمان كانتور : نفس المرجع ، ص ٥٣٩ .

(2) Warren , King John , London , Second Edition , 1978 , p.160 .

للعناية بالرعية المسيحية ، كما أن القانون الكنسي كان يمنعهم من المشاركة في أي وظيفة تتصل بسفك الدماء ، على حين أن الوظائف المدنية تتضمن إصدار الأحكام وتنفيذ الإعدام أو بتر عضو من جسد من يُدان بارتكاب جريمة كذلك ، كما أنه لم يكن يجوز لأحد من رجال الكنيسة أن يتعود على حياة القلاع أو ينغمس في الحياة العسكرية[١] .

سابعا : أما الاختصاص الجنائي للمحاكم الدينية فقد تقلص عن طريق التوسع في مفهوم أمن الملك ، أي بالتلاشي التدريجي لذلك الفارق الذي كان قائماً بين أمن الأفراد وبه يتعلق حق الأفراد والمجتمع ، وأمن الملك الشخصي الذي به يتعلق حق الملك العام. إذ اعتبرت كافة الأفعال التي تمس أمن الأفراد ماسة بأمن الملك لأنها تمس الأمن العام في المملكة. ولم يأت عام ١٢٣٢م وهو بداية حكم الملك إدوارد الأول إلا وكانت جميع الدعاوي الجنائية الدينية تنظر أمام المحاكم الملكية[٢].

ثامناً : أن الكنيسة الإنجليزية كانت تري نفسها دولة داخل الدولة، ولذلك يجب أن تستقل في أمورها الدينية والدنيوية عن الدولة، وهذا ماكان يراه الملك مستحيلاً، لاسيما وأنه كان يُذهب بجزء من دخل الدولة إلي الخزانة الكنسية .

تاسعاً: من الواضح أن هناك كراهية نشرها قسيس أوربا ورهبانها حول شخصية الملك هنري الثاني ، وذلك أن الدوائر الكنسية رأت في هنري الثاني رمزاً للروح العلمانية في السياسة ، ونذير بأشد الأخطار التي تهدد امتيازات رجال الدين في المجتمع ، وكيف لا يكون ذلك لاسيما وأن الملك أحب أنه إذا أدانت محكمة من المحاكم الكنيسة متهماً من رجال الدين بالإجرام فيجب تسليمه للسلطات المدنية لتوقيع

(١) بيريل سمالي : المؤرخون في العصور الوسطي، ص ١٢٤.

(2) Op. Cit., p.70.. Radcliff G. R,-4

العقوبة اللازمة ، وقال إن استئناف القضايا إلى روما لا يكون إلا بعد الحصول على موافقته الشخصية[١] .

وأخيرا...، يوصي الباحث بدراسة العلاقة بين الدولة والكنيسة وبابوية روما، في عهد الملك هنري الثاني .

(١) أ.ل. فشر: تاريخ أوربا في العصور الوسطي، ترجمة محمد مصطفي زيادة ، والسيد الباز العريني ، وإبراهيم العدوي، القسم الثاني، ط٢، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص٢٧٨.

أولاً : المصادر الأجنبية:-

1) Brail & Blakely , Documents English History, (New York, 1975).
2) Constitution of Clarendon (A.D.1166) in E.F. Henderson (ed.) Select Historical Documents of Middle Ages , (London, 1916) .
3) Glanville R., the Law and customs of the kingdom of England, (ed.) John B.E., (London , 1812) .
4) Heinrich B., the Sources of English Law , the Jury of presentment and Assize of Clarendon , vol.56 , No.223, (Boston, 1908) .
5) Incipit Assisa de Clarenduns facta A Rege Henrico, scilicet, in stubbs (ed.) select charters, (Oxford , 1921).
6) Materials for the History Thomas Becket (ed.) Robertson in (R.S.) vol.1, (London , 1965) .
7) Roger of Hoveden , the History of England and of other Countries of Europe from A.D732 to A.D.1201 , ed., and Tr. Latin by Henry T. Riley , 2 vols , (London , 1853) .
8) Roger of Wendover's , Flowers of History Tr., from the Latin by J.A., Gilles , 2 vols , (London , 1848) .
9) Stubbs W., Select Charters , (Oxford , 1921) .
10) William of Newburgh , Historia rerum Anglicarum , in Chronicles, of the reigns Henry || , Richard | , (ed.) R. Hewlett, 2 vols, (R.S.), (London , 1884-1885) .

ثانياً : المراجع الأجنبية:-

1) Adams G.B., the History of England: from the Norman Conquest to the Death of John 1066 -1216, (New York, 1905).
2) Alan B. Cobban, The Lives of Thomas Becket ,History, Vol. 87 (July.2002), pp.414.

3) Alfred Tennyson ,Becket ,London,2012.
4) Annabelle Simon ,The fermo chasuble of St.Thomas Becket, Muqrnas,Vlo 10,1993,pp.1-5 .
5) Anne Duggan ,The Correspondence of Thomas Becket(1162-1170),The English Historical Review,Vol.117, No.471(Apr. 2002),pp.378-380 .
6) Arthur Frederick, An Historical Study of The development Thomas Becket ,Mellon , 1974.
7) Belloc H., A Shorter History of England , (London , 1934).
8) Black A., A History of British isles, Second Edition, (London, 2003).
9) Brook Z.N. , the English Church and papacy from the Conquest to the Rigon John, (Cambridge, 1939) .
10) Cambridge Medieval History , vol. V, (Cambridge , 1926) .
11) Cheney G.R.," The alleged deposition of King" in studies in Medieval History , powike (ed.) Hunt , (Oxford, 1948), pp.100-116.
12) David Hume, The history of England, Vol 111,New York,1778.
13) Davis H.W.C, England under the Normans and Angevins, (London, 1930).
14) Dobson R.B., Thomas Becket ,The English Historical Review, V0l.102, No.404(Jul. 1987) ,Oxford, pp.651-654.
15) Donald Logan , The history of Church in Middle Ages ,London, 2002.
16) Doris M., Stenton, England Henry || in the Cambridge, (press, 1968).
17) Elliot M., the Middle Ages in Brittan, (Cambridge, 1930).

18) Gillingham J., the Angevins in the lives of the kings and queens of England, (London , 1986).

19) Golden Scholastic, The Conflict Between Henry 11 and Thomas Becket, London, 1966.

20) Hope Mrs, The Life of S. Thomas Becket, London,1891.

21) Hugh M. Thomas, Shame Masculinity and the death of Thomas Becket ,Speculum,Vol.87,No.4,,(Oct-12012).

22) Hume D., the History of England : from the Invasion of Julius Caesar to the Revolution of 1688 , (London , 1936).

23) Hume E.M., the Middle Ages, (New York , 1929).

24) James A.F., The Life of Thomas Becket, New York,1878.

25) James Patrick, The Evolution of The Becket Canterbury in The Twentieth Century, Michigan,1968.

26) Jean Moore , The Destruction The imagery of Thomas Becket, Denton Texas, 1998.

27) John Bruce , Thomas A Becket ,The Musical Times ,Vol ,110 ,No.1521 ,(Nov. 1969),p.1140.

28) John Morris, Life and Martydom of Saint Thomas Becket, Part 11, London, 1885.

29) John Poyer, Thomas Becket ,London ,1865.

30) Joseph Breck, Areliquary of Saint Thomas Becket ,Museum of Museum of Art,Vol.13,No.10(Oct.1918),pp.220-224.

31) Joseph P. Creamer, In Footsteps of Becket : Episcopal Sanctity in England, Washington, 2011.

32) Karen B., Thomas Becket and other Holy Martyrs, Mediaevistik, Vol.26, 2013, pp.163-181.

33) Kenneth o. Morgan, the Oxford: illustrateal History of Britain,

(Oxford, press, 1984).

34) Knowles D., Thomas Becket, (Stanford, 1970).

35) Lord Mackenzie, Studies in Roma law, (London, 1876).

36) Louis Halphen ,les Biographes ,Thomas Becket ,Revue Historique ,T.102 ,Fasc.1, 1909, pp .35-45.

37) Lunt W.E., History of England , (London , 1928).

38) Maitland F.W., the Constitutional History of England ,(London, 1919).

39) Melville R.D., A Manual of principles of Roman Law, (Edinburgh, 1918).

40) Michael Staunton, Thomas Becket and His Biographers, Studies in History of Medieval religion, vol. xxv|||, (press, 2006).

41) Parker T.M., the terms of the interdict of innocent ||| (in speculum, 1936).

42) Patric Soctt,Thomas A Becket ,London,1853.3,No.10 (Oct.1918), pp.221-235.

43) Petit – Dutaillis C.H., la Monarchies Feudal en France et en Angieterre, (Paris, 1933).

44) Radcliff G. R, the England legal system , (London , 1946).

45) Robert E. Scully, The unmaking of Asaint: Thomas Becket, The Catholic Historical Review, VOL.86, No.4 (Oct.2000),pp.579-602.

46) Robertson J.C., Becket Archbishop of Canterbury, London,185

47) Schultz H., History of England , (New York , 1968) .

48) Sellery G., M., Medieval foundation western Civilization, (London, 1929).

49) Stenton , English Society in the early Ages 1066-1307, (Penguin book , 1959) .

50) Stephenson C., Medieval History , (New York , 1943).
51) Stubbs W., the Constitutional History of England , (Oxford, 1873).
52) Tancred Borenius ,The Murderer St. Thomas Becket ,Flklore ,Vol.43 ,No.2 ,(Jun .30-1932),pp.175-192.
53) Thomas langmend , English Constitutional History from Teutonic conquest to present time , (London , 1911) .
54) Thompson R.A, Thomas Becket Martyrs Patriot, London. 1853.
55) Turner T.H., unpublished notice of the time to Edward |, especially of the relation with the Monhul Sovereigns of Persia in Archaeological Journal vol. v||| , (London , 1851).
56) Ullmann Walter, Thomas Becket, The Journal of Theological Studies, New Series,Vol.8,No.1,(Aril -1957),pp.129-133 .
57) Warner G.T., the New Groundwork of British History, (London, 1967).
58) Warren W.L., King John , (London , 1878).
59) Willson D.H., History of England , (London , 1972).
60) Wood Ward E., History of England , (London , 1962) .

ثالثاً المراجع العربية والمعربة:-

١- جيمس دوورتي : المجنا كارتا (العهد الأعظم) ترجمة مصطفى حبيب ، (الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥م) .
٢- زينب عبد المجيد عبد القوي: الإنجليز والحروب الصليبية ١١٨٩-١٢٩١م ، (عين للدراسات البحوث الإنسانية والاجتماعية ، ١٩٩٦م) .
٣- سعيد عبد الفتاح عاشور : أوربا في العصور الوسطى ، ج٢ ، التاريخ السياسي، ط٩، (الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣م) .

٤- ماجد محي عبد العباس وعباس فخري حمزة: صراع الملك هنري الثاني مع المؤسسة الدينية خلال القرن الثاني عشر، مجلة كلية التربية جامعة بابل، العدد-٢٢، ٢٠١٥، ص١٧٨ .

٥- نظير حسان سعداوي : تاريخ إنجلترا وحضارتها في العصور القديمة والوسطى، (دار النهضة ، ١٩٦٨م) .

٦- نورمان ف. كانتور: التاريخ الوسيط، قصة حضارة البداية والنهاية، ترجمة قاسم عبده قاسم، القسم الثاني، (عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٧م).

٧- ول ديورانت: قصة الحضارة، عصر الأيمان ، (م ١٥-١٦) ترجمة محمد بدران ، (مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١م) .